رابط المفرد وسائله ومواضعه

دراسة نحوية تطبيقية

إعداد الدكتور

الشحات أحمد بدوي حسين السماحي

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين بالقاهرة

رابط المفرد وسائله ومواضعه دراسة نحوية تطبيقية

الشحات أحمد بدوي حسين السماحي

قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة – جامعة الأزهر – مصر.

الملخص :

الجملة العربية لابد أن تكون مفيدة؛ لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي، وحصول الفائدة نتيجته. من هنا كان من الضروري لنمط الجملة أن تكون مترابطة الأجزاء من أجل الحفاظ على المعنى. ولو أن الجملة العربية قنعت بالاشتمال على ركنيها دون غيرهما من الفضلات لهان الأمر، ولكان يكفي أن نعلم أن الكلام يدور حول المبتدأ بواسطة الخبر، أو حول المرفوع بعد الفعل بالفعل الذي بني له. ولكن الجملة قد تطول أحيانا، فتتفكك أواصرها ويدخل المعنى في غيابات الغموض، أو في متاهات اللبس، وكلا الغموض واللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم. فإذا كانت مفردات الجملة مرتبة بحسب الأصول المرعية في نمط التراكيب، ومترابطة واضحة الانتماء بحيث نعلم الفاعل لأي فعل هو، والجار والمجرور لأي متعلق، والضمير لأي مرجع، وهكذا كان المعنى واضحا ومفهوما وبعدنا كل البعد عن الغموض واللبس. من هنا تكمن أهمية روابط مفردات الجملة؛ إذ تحيا الكلمات والجمل في السياق النحوي ظاهرة تركيبية تؤكد على العلاقة القوية بينها، فتركيب النص لا يقوم على تراكم الجمل وتتابع الكلمات، بل يتمثل في انتحائها نسقاً خاصاً . تتواصل فيه بروابط مخصوصة تجري على ألسنة المختصين، وأقلامهم. إن أجزاء الجملة يجب أن تنسجم لفظاً ومضموناً؛ لتؤدي معنىً مفهوماً. من هنا تأتي أهمية روابط مفردات

الجملة و الحاجة إلى دراسة هذه الروابط فكان هذا البحث وعنوانه: " **رابط المفرد وسائله ومواضعه**" دراسة نحوية تطبيقية" للتعرف على هذه الروابط ومواضعها في الكلام. والمنهج الذي يقوم عليه البحث هو المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبعت المفردات التي تحتاج إلى رابط، فتناولتها مبينا وسائل الربط فيها، آخذا بالنظرة الاستقرائية القائمة على الوصف والتحليل، غير مبرأة من السمة النحوية المعيارية. ومن هنا يقصد أن يكون البحث مؤسسا على نص لغوي محكم. وقد عُني البحث بمراجعة قواعد النحويين على ضوء ما توصل إليه من تقصٍ لأساليب ربط المفردات ومناقشتها. وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وسبعة مباحث وخاتمة تشمل أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: الربط، الضمير، حروف العطف، واو المعية، (إلا) الاستثنائية، حروف الجر، الاسم الظاهر.

The singular link and its methods and placements is an applied grammatical study

Al, Shahat Ahmad Badawi Hussein Al, Sahmi

Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in Cairo, Al-Azhar University, Egypt.

Abstract:

The Arabic sentence must be useful. Because seeking benefit is the cause of linguistic communication, and benefit gets its result. Hence it was necessary for the sentence pattern to be interconnected in order to preserve meaning. And if the Arabic sentence was satisfied that it included its two pillars without other excrement, this matter would have been, and it would suffice to know that the speech revolves around the subject by means of the report, or about the raised after the verb that was built for it. But the sentence may be lengthy at times, and its ties are disintegrated and the meaning enters in the absence of ambiguity, or in the maze of confusion, and both ambiguity and confusion are a scourge of communication and understanding. If the vocabulary of the sentence is arranged according to the established principles in the pattern of compositions, and interconnected and clear affiliation, so that we know the subject of any verb he is, the neighbor and the dungeon for any relation, and the pronoun for any reference, and so the meaning was clear and understood, and we are far from ambiguity and confusion . Hence the importance of vocabulary links. As words and sentences live in the grammatical context, a synthetic phenomenon that emphasizes the strong relationship between them. The structure of the text is not

based on the accumulation of sentences and the sequence of words, but rather is represented in their selection of a special pattern. You communicate in it by special links made on the tongues of specialists, and their pens. The parts of the sentence must be consistent with the phoneme and the content. To make an understandable meaning. From here comes the importance of vocabulary links and the need to study these links, so this research and its title: "The singular link, its means and positions," is an "applied grammatical study" to identify these links and their positions in speech. The method on which the research is based is the inductive analytical approach, where I traced the vocabulary that needed a link, so I dealt with it indicating the means of linking in it, taking an inductive view that is based on description and analysis, without being cleared of the standard grammatical feature. Hence, it is intended that the research is based on a tight linguistic text. The findings of the investigation and discussion of methods of linking the vocabulary, and the research came in an introduction, an introduction, seven topics and a conclusion that include the most important results of the research.

Keywords: conjugation, pronoun, conjunctive, waw, accusative, (except) exceptional, prepositions, pronoun.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد و على آله وصحبه أجمعين.

و بعـــــــــــــد

فشرط الجملة العربية أن تكون مفيدة؛ لأن السعي إلى الإفادة هو سبب الاتصال اللغوي، و حصول الفائدة نتيجته. من هنا كان من الضروري لنمط الجملة أن تكون مترابطة الأجزاء من أجل الحفاظ على المعنى. و لو أن الجملة العربية قنعت بالاشتمال على ركنيها دون غيرهما من الفضلات لهان الأمر، و لكان يكفي أن نعلم أن الكلام يدور حول المبتدأ بواسطة الخبر، أو حول المرفوع بعد الفعل بالفعل الذي بني له. و لكن الجملة قد تطول أحيانا، و قد يعطف عليها مثلها، أو أمثالها فيكون بين أول الكلام و آخره شقة بعيدة لا تعي الذاكرة معها ما الذي ينتمي إلى هذا و ما الذي ينتمي إلى ذاك، و هكذا تتفكك أواصر الجملة و الكلام، و يدخل المعنى في غيابات الغموض ، أو في متاهات اللبس، و كلا الغموض و اللبس آفة من آفات الاتصال و التفاهم. فإذا كانت مفردات الجملة مرتبة بحسب الأصول المرعية في نمط التراكيب، و مترابطة واضحة الانتماء بحيث نعلم الفاعل لأي فعل هو، و الجار و المجرور لأي متعلق، و الضمير لأي مرجع، و هكذا كان المعنى واضحا و مفهوما و بعدنا كل البعد عن الغموض و اللبس. من هنا تكمن أهمية روابط مفردات الجملة ؛ إذ تحيا الكلمات والجمل في السياق النحوي ظاهرة تركيبية تؤكد على العلاقة القوية بينها، فتركيب النص لا يقوم على تراكم الجمل وتتابع الكلمات، بل يتمثل في انتحائها نسقاً خاصاً . تتواصل فيه بروابط مخصوصة تجري على ألسنة المختصين، وأقلامهم. و الملاحظ

أن الباحثين في اللغة و المهتمين بها عنوا عناية خاصة بالجملة و روابطها و لم يلتفتوا إلى المفرد ظنا منهم أن المفرد في غنى عن الرابط، لا يحتاج إليه؛ لذلك لم يهتموا بروابط المفرد و لم يفردوه فيما أعلم ببحث مستقل يجمعون فيه هذه الروابط. إن أجزاء الجملة يجب أن تنسجم لفظاً ومضموناً؛ لتؤدي معنىً مفهوماً قائماً على علاقات معينة بين أجزائه ومكوناته وهو ما يطلق عليه(مفهوم الربط) أو (ظاهرة الربط)؛ فالربط علاقة سياقية تتحقق في النص؛ تؤدي وظيفة إنعاش الذاكرة؛ لاستعادة مذكور سابق عبر وسيلة لفظية تعين على الوصول إلى الغاية العامة من السياق. من هنا تأتي أهمية روابط مفردات الجملة و الحاجة إلى دراسة هذه الروابط فكان هذا البحث و عنوانه: " **رابط المفرد وسائله و مواضعه**" دراسة نحوية تطبيقية" للتعرف على هذه الروابط و مواضعها في الكلام.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث تتبعت المفردات التي تحتاج إلى رابط، فتناولتها مبينا وسائل الربط فيها، و قمت بدراسة آراء العلماء في ذلك.

الدراسات السابقة:

١ – أنظمة الربط في العربية، دراسة في التراكيب السطحية بين النحاة و النظرية التوليدية التحويلية، للدكتور/ حسام البهنساوي، و هي دراسة تنظيرية نهضت بدراسة نظرية الربط في التراكيب اللغوية السطحية، في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة و معطياتها، كما اهتمت هذه الدراسة بوضع الأنظمة و القوانين و الأسس العامة لمبادئ الربط التي تلائم التراكيب العربية.

٢ – نظام الارتباط و الربط في تراكيب الجملة العربية، للدكتور/ مصطفى حميدة، و هي دراسة تنظيرية بالدرجة الأولى، على اعتبار أن صاحبها سعى إلى وضع منهج جديد لدراسة بناء الجملة، و هي في جوهرها تنتمي إلى نظريتين، إحداهما تراثية و هي نظرية " التعليق " التي عرضها عبد القاهر الجرجاني في كتابه " دلائل الإعجاز"، و الثانية تنتمي إلى الدرس اللغوي المعاصر، و هي نظرية "القرائن" التي أشار إليها النحاة السابقون و توسع فيها الدكتور تمام حسان.

٣ – الرابط وَأثَره في التراكيب في العربية، للدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي، و هي دراسة تهتم بروابط الجمل و ليس المفردات إلا أنه تحدث عن الربط بـ (أل) و الخلاف فيه و مواضعه.

٤– أدوات الربط في تراكيب اللغة العربية، دراسة تطبيقية على السور السبع الطوال، دراسة نحوية تحليلية، للباحث/ خالد إبراهيم محمد رباح، و هي دراسة تهتم بدراسة روابط الجمل مع التطبيق على القرآن الكريم.

٥ – الربط النحوي و وسائله اللفظية، للدكتورة/ مها عبد العزيز إبراهيم الخضير، و هي دراسة اهتمت بالوسائل اللفظية لربط الجمل.

٦ – البيان في روائع القرآن للدكتور/ تمام حسان، تحدث فيه عن قرينة الربط بين الجمل مع الإشارة إلى بعض أدوات ربط المفرد أحيانا.

خطة البحث: جاءت الدراسة مهيكلة على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت عن الموضوع و أهميته.

التمهيد: تعريف الربط و بيان أهميته.

المبحث الأول: الربط بالضمير.

المبحث الثاني: الربط بـ(أل)

المبحث الثالث: الربط بحروف العطف.

المبحث الرابع: الربط بـ واو المعية.

المبحث الخامس: الربط بـ(إلا) الاستثنائية.

المبحث السادس: الربط بحروف الجر.

المبحث السابع: الربط بالاسم الظاهر.

الخاتمة: و فيها نتائج البحث

ثبت المراجع و المصادر.

فهرس الموضوعات.

التمهيد: تعريف الربط و بيان أهميته

الربط لغة [١]: ربط الشيء يربطه ربطًا.. شدّه، فهو مربوط وربيط. والرّباط ما رُبِط به، والجمع (رُبُط)، والمرابطة ملازمة ثغر العدو، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ ﴾[٢] ولا يكون الربط إلا بوسيلة ما؛ تلك الوسيلة تسمّى الروابط. والرابطة هي الوصلة بين الشيئين.

الربط اصطلاحاً[٣]: ظاهرة تركيبية تنشأ بين مجموعة من الكلمات بوسائل معّينة، إما ملفوظة

أو ملحوظة، تتضافر مع قرائن لفظية أخرى، لأداء المعنى الوظيفي للتركيب، ولتحقق الغاية من

اللغة، وهي فهم المعنى وإفهامه، كما يمكن القول بأنه قرينة تقوم على الاتصال المتبادل بين

المترابطين. ويمكن القول بأن الربط هو إحكام توظيف اللفظ لخدمة المعنى.

وعُرّفت (الروابط)[٤] بأنها ألفاظ دالة على معنى الاجتماع بين الموضوع والمحمول، وبتعبير آخر هي وسائل لغوية تصل بين العناصر المكوّنة لجزء

---

١ – ينظر المحكم و المحيط الأعظم لابن سيدة ١٦٢/٩ ، و القاموس المحيط ١/ ٨٦١، و لسان العرب ٣٠٢/٧ (ر ب ط)

٢ – آل عمران آية ٢٠٠

٣ – اللغة العربية معناها و مبناها للدكتور/ تمام حسان ص ٢٠٥–٣٠٠

٤ – الكليات ٣٩٦/٢ ، و المعجم الوسيط ١/ ٣٢٢ .

من سياق، أو سياق كامل هذ ا السياق يسمى بنية داخلية. والرابطة هي الوصلة بين الشيئين. الرابط هو الداخل على الشيء لتعلقه بغيره[١].

ويختلف الترابط عن الربط؛ ذلك أن الترابط محصّلة ونتيجة لعملية الربط، وتؤدي عملية الترابط بما يتضافر منها من ربط بروابط متعددة إلى التماسك الكلي أو العام في النص.

إذاً الروابط تدل على وجود علاقات نحوية، تحقق التكامل بين عناصر التركيب؛ هذا التكامل قد

يكون بالتوافق، وقد يكون بالتخالف؛ كما في حروف العطف مثلاً، وسيتضح في موضعه.

و قد تناول علماؤنا القدامى الربط تناولاً عاماً في دراساتهم ووضعهم للقواعد، ولم يخصوه بنظرة مستقلة، ولا كوّنوا له نظرية مستقلة كغيره من الظواهر المصاحبة للقواعد؛ إذ كانت عنايتهم منصبة على تقعيد القواعد للسان العربي، ووضع أصوله حفظاً له من الضياع، ومع ذلك فمن يقرأ في كتبهم وتراثهم يرى الاستقصاء التام لتلك الروابط في اللغة العربية ومعرفة أثرها، والفروق الدقيقة بينها[٢].

ويعد ابن السراج أول من فصل في الروابط إذ أشار إلى الربط بالحرف، فقال : اعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده مثل: الرجل، أو الفعل وحده مثل سوف، أو لربط اسم باسم: جاءني زيد

---

١ – المغني لابن فلاح ص ١٥٠

٢ – الربط النحوي و وسائله اللفظية، د. مها عبد العزيز إبراهيم، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج ص١٣٢ .

وعمرو، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً... أما ربطه الاسم بالاسم، فنحو قولك: جاء زيد وعمرو، فالواو ربطت عمراً بزيد، وأما ربطه الفعل بالفعل، نحو قولك: قام وقعد، وأكل وشرب. وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو : مررت بزيد، ومضيت إلى عمرو. وأما ربطه جملة بجملة، فنحو قولك: إنْ يقم زيد يقعد عمرو.... [١] فابن السراج في هذا النص تحدث عن الربط بالحرف، مثل حرف الجر وحروف العطف، وحروف الاستقبال، وأدوات الشرط.

وأشار الرضي إلى أهمية الضمير في الربط بين الجمل قائلاً: الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلابد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض [٢]، ثم فصل في أحوال حذف الضمير العائد.

وتحدث النحاة عن الربط في مواضع متفرقة عند الحديث عن أدواته وأساليبه حسب ترتيبها في كتبهم وفقاً لأبوابهم النحوية حديثاً مفرقاً غير مجموع.

ومن النحويين من خص أدوات الربط بمبحث مستقل، مثل ابن هشام الأنصاري فقد تحدث عنها بطريقة تفصيلية في كتابه المغني[٣]؛ ففصل الحديث عن روابط الجملة بما هي خبر عنه، وحصرها في عشرة، هي: الضمير، الإشارة، إعادة المبتدأ بلفظه، إعادة المبتدأ بمعناه عموم يشمل المبتدأ، العطف بفاء السببية جملة ذات ضمير خالية منه أو بالعكس،

---

١ – الأصول ١/ ٤٧

٢ – شرح الكافية ١/ ٢٣٨

٣ – مغني اللبيب ص ٦٥٣

العطف بالواو، شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، أل النائبة عن الضمير، كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، ثم ذكر بعد ذلك الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وتحدث عن الروابط في كتابه (المباحث المرضية المتعلقة ب(من) الشرطية)[١] ونقل كلام ابن السراج.

كما عقد الإمام السيوطي[٢] رحمه الله باباً أسماه (الرابط)، تحدث فيه عن المواضع التي يحتاج فيها إلى الربط، وعدّها أحد عشر موضعاً، متفقاً فيها مع ابن هشام. و هذه المواضع الأحد عشر هي: الخبر و الصفة و الصلة و الحال و الجملة المفسرة في باب الاشتغال و بدل البعض و بدل الاشتمال و معمول الصفة المشبهة و جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء و العاملان في باب التنازع و ألفاظ التوكيد المعنوي[٣] .

وقد تناولت[٤] كتب إعراب القرآن، وبعض كتب علوم القرآن تلك الأدوات بالدرس التطبيقي في النص القرآن.

ولم يقتصر الاهتمام بالربط والروابط على كتب النحويين والمعربين، بل تناوله البلاغيون أيضا؛ حيث جاء الحديث عن الربط في مبحث الفصل والوصل، وأسهبوا في الحديث عن تتابع الجملتين المتعاطفتين بحرف العطف (الواو)؛ لعدم وضوح الغاية من العطف بالواو كبقية أدوات العطف. ومن

---

١ – المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية ص ٥٥

٢ – الأشباه و النظائر ١/ ٤٤٥

٣ – المرجع السابق ١/ ٤٤٥ ، ٤٤٦

٤ – ينظر على سبيل المثال البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢٠/٤ ، و التبيان للعكبري ٢/ ١٣١ ، و دراسات لأسلوب القرآن الكريم للدكتور عبد الخالق عضيمة ٢٤٦/٨، ١٤٨/١٠

أبرز من تناول هذه الظاهرة الإمام عبد القاهر الجرجاني[١] رحمه الله؛ إذ خصها بنظرية مستقلة؛ هي نظرية التعليق، أو النظم، التي يرد إعجاز القرآن الكريم إليها، مع تركيزه على أهمية النحو لهذه النظرية.

إن ظاهرة (الربط) من الظواهر المهمة التي تعين على إحكام صياغة الجملة، وهي تؤدي ما عبر عنه الجرجاني بقوله: (يأخذ بعضه بحجز بعض)[٢]، يقصد ترابط الكلام. وأكد أنه لا نظم ولا ترتيب في الكلم حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض.

وقد بنى قاعدته في النظم على إحكام الربط فقال: وأعلم أن مما هو أصل في أن يدق النظُر، ويغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول.... [٣]. وليؤكد أهمية التركيب في أداء المعنى وضع في كتابه (دلائل الإعجاز) أمام القارئ قاعدة عامة هي: أنه كلما تغير النظم تغيرت الدلالة، ولو كانت الألفاظ متشابهة، مصرحاً بأن النظم ليس إلا توخي معاني النحو والعمل على قوانينه وأصوله[٤] .

وألّف د.مصطفى حميدة كتابه الذي عني فيه بدراسة الربط والارتباط، وفرق بينهما بقوله :

---

١ – دلائل الإعجاز ص ٢٩٨ ، و شرح دلائل الإعجاز .د. محمد إبراهيم شادي ، ص ٤٩١

٢ – دلائل الإعجاز ص ٥٥ ، ٢٦٢

٣ – المصدر السابق ص ٨١

٤ – دلائل الإعجاز ص ٩٣

(المقصود بالارتباط: نشوء علاقة نحوية سياقية وثيقة بين معنيين دون واسطة لفظية فهي أشبه

بعلاقة الشيء بنفسه، والمقصود بالربط: اصطناع علاقة نحوية سياقية بين معنيين باستعمال

واسطة تتمثل في أداة رابطة تدل على تلك العلاقة، أو ضمير بارز عائد. وتلجأ العربية إلى الربط، إما لأمن اللبس في فهم الانفصال بين المعنيين، وإما لأمن اللبس من فهم الارتباط بين المعنيين، .(فالربط هو الحلقة الوسطى بين الارتباط وبين الانفصال)[1].

[1] – نظام الارتباط و الربط، د. مصطفى حميدة ص ٣٣

المبحث الأول: الربط بالضمير

وهو اصطلاح بصري، والكوفية يسمونه كناية ومكنيًّا؛ لأنه ليس باسم صريح، و هو اسم كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما. فبقولهم " اسم " خرج حرف الخطاب، و بقولهم " كني به " خرج لفظ المتكلم و المخاطب و الغائب، و المراد بالغائب غير المتكلم و المخاطب اصطلاحا، فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغائب، و كذا يكنى عن الله بضمير الغائب، و في توصيف الغائب بقولهم " تقدم " احترازا عن الأسماء الظاهرة فإنها كلها غيب، لكن لا بهذا الشرط، و قولهم " بوجه ما " متعلق بـ " تقدم " أي تقدم ذكره بوجه ما سواء كان التقدم لفظا بأن يكون المتقدم ملفوظا تحقيقا مثل: ضرب زيد غلامه، أو كان التقدم معنى بأن يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ سواء كان ذلك المعنى مفهوما من لفظ بعينه نحو قوله تعالى:﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾[١] فإن مرجع ضمير " هو" العدل المفهوم من " اعدلوا"، أو من سياق الكلام نحو قوله تعالى:﴿ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ ﴾[٢]؛ لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمة مورثا فكأنه تقدم ذكره معنى، أو كان التقدم حكما أي اعتبارا لكونه ثابتا في الذهن كما في ضمير الشأن و القصة؛ لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسرها، فيكون ذلك

---

١ – المائدة آية ٨

٢ – النساء آية ١١

أبلغ من ذكره أولا مفسرا، و كذا الحال في ضمير" نعم رجلا زيد، و ربه رجلا"[١]

الضمير من الأسماء المبهمة، التي تحتاج إلى ما يفسرها؛ فهي تشبه الحروف شبهاً معنوياً في كونها تعبر عن معانٍ عامة؛ كالحضور والغيبة والخطاب، فإن فُصل القول فيها دلّت على معان عامة أخرى، كالإفراد ، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث. هذه الدلالات العامة بحاجة إلى ما يخصصها كالمرجع للضمير[٢].

ويطلق على الربط بالضمير في اللسانيات الحديثة[٣]، الربط بالإحالة وأياً كان نوع الضمير، فإنه يربط به مذكوراً، ومحذوفاً، وهو الأصل [٤] في الربط، وباقي أدوات الربط تغني عنه وتؤدي وظيفته.

وفرق الدكتور مصطفى حميدة بين الربط بالضمير وما شابهه، والربط ببقية الأدوات، بناء على أن الربط بالضمير ناشئ مما في الضمير من إعادة الذكر، في حين أن الأدوات النحوية يكون الربط فيها ناشئاً عن تلخيصها لمعنى نحوي كالعطف والاستثناء[٥].

---

١ – كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٩/١ ، و شرح الحدود النحوية ص ١٣٩، ١٤٠

٢ – الربط النحوي ووسائله اللفظية ص١٣٢،١٣١

٣ – ينظر الخلاصة النحوية ص ٩١ ، و لسانيات النص ص ١٨ .

٤ – ينظر مغني اللبيب ص ٦٤٧ ، و همع الهوامع ٣٧٢/١ .

٥ – نظام الارتباط و الربط ص ٣٣

والمفردات التي تربط بالضمير هي:

١ – **الخبر المفرد:** و المراد به ما ليس جملة و لا شبه جملة . و هو ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان أو غير مضاف، وهو قسمان جامد ومشتق فالجامد هو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"زيد" فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، و كـ"أسد" إذا أراد به شجاع على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو "شَجُع" و كـ"صاحب" فإنه وإن كان مشعرا بمعنى "صحب" لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من "زيد" و"أسد" و"صاحب" عندهم من قبيل الجوامد، "فلا يتحمل ضميرا المبتدأ، نحو: هذا زيد"، وهذا أسد، وهذا صاحب، فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ، "إلا إن أول" الجامد "بالمشتق" فيتحمل ضمير المبتدأ، "نحو: زيد أسد، إذا أريد به شجاع" عند جمهور البصريين[١]، فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف، أو أنه نفس الأسد مبالغة، لا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم؛ لأنه الأول من غير زيادة معنى فعل[٢]. وذهب الكسائي من الكوفيين[٣]، والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا[٤]، سواء أول بمشتق أم لا. وقد رد بأنه

---

١ – شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ و التصريح ١٩٩/١

٢ – شرح الجمل لابن خروف ٣٩١/١

٣ – شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٦، و ارتشاف الضرب ص ١١١٠ ، وهمع الهوامع ١٦٥/١ ، و المطالع السعيدة ص ٢٥٧، و التصريح ١٩٩/١.

٤ – كذا ذكر ابن عقيل في شرحه ١/ ٢٠٥، وقال: "والتقدير عندهم: زيد أخوك هو". وانظر الإنصاف ١/ ٥٥، وشرح المفصل ١/ ٨٨ ، و المساعد ١/ ٢٢٧

لو تحمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول: زيد قائم هو وعمرو[١] .

و المشتق هو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ"قائم" فإنه دل على معنى "قام"، إذا أخبر به عن مبتدأ "فيتحمل ضميره، نحو: زيد قائم"، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، والهندات قائمات، فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ، والألف في "قائمان" والواو في "قائمون" حرفان دالان على التثنية والجمع، كما في "الرجلان" و"الزيدون". و اختلف في هذا الضمير الذي يتحمله الخبر المفرد هل هو لضرورة الربط بين الخبر و المبتدأ، أم لأجل اشتقاقه؟ إذ من ضرورة الصفات المشتقة جريانها مجرى فعلها الموافق لها في المادة، و الربط حاصل بغير ذلك؛ لأن الثاني هو الأول فلم يحتج إلى رابط، كما لم يحتج إليه الخبر الجامد. و الاحتمال الأول هو الذي يظهر من أكثر المتأخرين[٢])، و الثاني هو الظاهر من كلام ابن خروف، و ابن يعيش[٣]، و، ناظر الجيش، حيث قال ابن خروف عن الخبر المشتق: و فيه ضمير لكونه مشتقا، لا لكونه خبرا؛ لأن الجامد لا يحتاج إليه. و يكون لسببه، نحو: زيد قائم أبوه، و عمرو سائر إليه، و عمرو معطٍ أخاه خالدا. و لابد في هذا القسم من ضمير في آخر معمولاته لكونه للأول

---

١ – شرح الجمل للجرجاني ص ٤٠ ، وهمع الهوامع ١٦٥/١

٢ – المقاصد الشافية ١/ ٦٤٦

٣ – شرح المفصل ١/ ٨٧

لفظا و لغيره معنى . و هو لفظا من قبيل الأسماء المفردة لتسلط العامل عليه من رفع و نصب و خفض[١].

و قال ناظر الجيش: إن المفرد الواقع خبرا لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ؛ لأن ارتباطه يكون بإعرابه، مع أن المفرد لا يستقل بنفسه، فإذا أتى باسم مبتدأ علم أنه يطلب الخبر، و إذا جاء بعده اسم مرفوع علم أنه خبره كما إذا جيء باسم مرفوع بعد الفعل علم أنه الفاعل، و مما يحقق لك عدم احتياج المفرد إلى ضمير للربط، صحة وقوع الجامد المحض خبرا، إلا أن الخبر المفرد إذا كان مشتقا يتحمل الضمير لا من جهة كونه خبرا، بل من أجل الاشتقاق خاصة؛ لأن المشتق شارك الفعل في اشتقاقه من المصدر فأشبهه، فتحمل الضمير من هذا الوجه[٢].

و الراجح أن الضمير الذي يتحمله المشتق هو للربط بين الخبر و المبتدأ؛ لأن المشتق يتحمل ضميرا بالحمل على الفعل، و لا خلاف في أن الضمير الذي يتحمله الفعل هو لرابط الخبر بالمبتدأ، فكما أن الضمير الذي في الفعل رابط فكذلك الضمير الذي في المشتق، و ما ذكر من أن المفرد الواقع خبرا لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ؛ لأن ارتباطه يكون بإعرابه، فإذا أتى باسم مبتدأ علم أنه يطلب الخبر، و إذا جاء بعده اسم مرفوع علم أنه خبره كما إذا جيء باسم مرفوع بعد الفعل علم أنه الفاعل. فإنه يقال: هذا الكلام يقال أيضا للخبر الجملة و مع ذلك لا خلاف في أنها تستلزم رابطًا يربطها بالمبتدأ.

---

١ – شرح الجمل ١/ ٣٩١

٢ – شرح التسهيل لناظر الجيش ص ٩٦٦

وحكم المشتق إذا وقع حالا أو نعتا كحكمه إذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستتاره وإبرازه وفاقا وخلافا.

٢ – **الصفة المشبهة** هي: الصفة" المصوغة لغير تفضيل، لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث. وخاصيتها أنها التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل بها في المعنى. سواء أكانت وصفًا لازمًا لا يمكن انفكاكه، كـ: طويل الأنف، وعريض الحواجب، وواسع الفم، أم يمكن انفكاكه "كـ: حسن الوجه ونقي الثغر، وطاهر العرض"، فإن الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد[١].

و الصفة المشبهة تعمل في شيئين لا غير: أحدهما ضمير الموصوف، و الثاني ما كان من سبب الموصوف، و لا تعمل في الأجنبي، فتقول مررت برجل حسن، فيكون في حسن ضمير يعود إلى الموصوف، و هو في موضع رفع بـ " حسن"، و تقول مررت برجل حسن وجهه، فترفع الوجه بحسن، و هو من سبب رجل، و لولا الهاء العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسألة، و لو قلت مررت برجل حسن عمرو لم يجز؛ لأن الحسن لعمرو، فلا يجوز أن يجعل وصف رجل إلا بعلقة و هي الهاء[٢]. فإذا كان معمول الصفة المشبهة سببيا، أي" اسمًا ظاهرًا فيلزم أن يكون متصلا بضمير موصوفها إما لفظًا نحو: زيد حسن وجهه ، فـ: وجهه: معمول "حسن" وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد: "وإما متصل بضمير موصوفها "معنى نحو: زيد حسن الوجه". فـ: الوجه معمول

---

[١] – التصريح ٢/٤٥

[٢] – شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٢

"حسن" وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الوجه "منه"، أي: من زيد، هذا رأي البصريين، "وقيل": لا حذف، وإن "أل" في الوجه خلف عن الضمير المضاف إليه، وهو رأي الكوفيين[١]، و سنتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل عند الحديث عن الربط بـ " أل".

٣- **الحال المشتقة:** الحال وصف فضلة دالة على هيئة صاحبها من فاعل أو مفعول به أومنهما معا ، أو ما يقوم مقامهما متضمنة ما فيه معنى " فيه" غير تابع و لا عمدة ، و حقها النصب ، و من أوصاف الحال أن تكون مشتقة" من المصدر "لا جامدة، وذلك أيضا غالب لا لازم" كـ: "جاء زيد ضاحكا" فإن "ضاحكا" مشتق من الضحك، وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه نحو: كر زيد أسدا، و: بدت الجارية قمرا وتثنت غصنا" فـ"أسدا": حال من "زيد"، و"قمرا": حال من الجارية، و"غصنا": حال من فاعل "تثنت" المستتر فيه، وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق، فـ"أسدا": مؤول بشجاع، و"قمرا": مؤول بمضيئة، و"غصنا": مؤول بمعتدلة، "أي: شجاعا ومضيئة ومعتدلة". والمعنى فيهن على التشبيه. وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف، والتقدير: مثل أسد، ومثل قمر، ومثل غصن.

المسألة الثانية من الثلاث: أن تدل على مفاعلة من الجانبين نحو: البر بعته زيدا يدا بيد، فـ"يدا": حال من الفاعل والمفعول، و"بيد": بيان [٢]. وفيه معنى المفاعلة، أي: متقابضين.

---

١ – التصريح ٢/ ٥٠

٢ – الكتاب ١/ ٣٩٤.

المسألة "الثالثة" من الثلاث: أن تدل على ترتيب كـ"ادخلوا رجلا رجلا" ورجلين رجلين ورجالا رجالا". قال تعالى: ﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴾ [1] والأَطْوارُ: الأحوالُ المختلفةُ. قال الشاعر[2] :

فإنْ أفاقَ قد طارَتْ عَمَايَتُه ... والمَرْءُ يُخْلَقُ طَوْراً بعد أطوارِ

وانتصابُه على الحالِ أي: مُتَنَقِّلين من حالٍ إلى حالٍ، أو مختلِفين مِنْ بينِ مُسِيْءٍ ومُحْسِنٍ، وصالحٍ وطالحٍ[3]. و الحال المشتقة، و الجامدة المؤولة بالمشتق تتحمل ضميرا يربطها بصاحب الحال، و يقال فيها ما قيل في الخبر المشتق.

٤ – **النعت:** و هو التابع المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه. و معنى المشتق: المأخوذ من المصدر الدال على الحدث و صاحبه كاسم الفاعل و اسم المفعول و الصفة المشبهة و اسم التفضيل، كـ جاء زيد الفاضل أو المفضول أو الحسن أو الأفضل. و المراد بالمؤول بالمشتق: ما أشبهه في المعنى كأسماء الإشارة غير المكانية، و ذي بمعنى صاحب، و المنسوب. كـ جاءني زيد هذا أي الحاضر، أو رجل ذو مال، أي صاحب مال، أو رجل دمشقي، أي منسوب إلى دمشق.

و النعت ثلاثة أقسام: حقيقي، و مجازي، و سببي. فالحقيقي هو الجاري على ما قبله و هو متبوعه بأن كان معناه له. و لابد من رفعه لضمير

---

[1] – نوح آية ١٤

[2] – البيت من البحر البسيط للنابغة في ديوانه ص ٢٣٤، و جمهرة أشعار العرب ١٨٦/١ ، و الدر المصون ١٠ /٤٧١

[3] – الدر المصون١٠/٤٧١

المتبوع في الأحوال الثلاثة، كـ جاء زيد العاقل، أو رجل عاقل، و رأيت زيدا العاقل، أو رجلا عاقلا، و مررت بزيد العاقل، أو رجل عاقل. فالعاقل و عاقل كل منهما نعت حقيقي لجريانه على متبوعه رافع لضميره المستتر فيه[١].

ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة": الرفع والنصب والجر، ومن التعريف والتنكير، تقول في التعريف: "جاءني زيد الفاضل" برفعهما "ورأيت زيدًا الفاضل" بنصبهما. "ومررت بزيد الفاضل" بجرهما، و" تقول في التنكير: "جاءني رجل فاضل"، ورأيت رجلا فاضلا، ومررت برجل فاضل.

كذلك فلا يجوز تخالفهما في الإعراب، لأن ذلك يخل بالتبعية، ولا تخالفهما في التعريف والتنكير، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات، وهو محال. و في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

و المجازي هو الجاري على ما بعده بأن كان معناه له، و لابد مع ذلك من رفعه لضمير ما قبله فقد حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف، وجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة، ونصب على التمييز إن كان نكرة نحو: "جاءتني امرأة كريمة الأب" بالإضافة "أو كريمة أبا" بالتمييز، "وجاءني رجلان كريما الأب"؛ بالإضافة؛ "أو كريمان أبًا"؛ بالتمييز، "وجاءني رجال كرامُ الأبِ" بالإضافة "أو كرامٌ أبًا" بالتمييز، فيوافق النعت منعوته في الإفراد

[١] – شرح الحدود النحوية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠

والتثنية ، والجمع، والتذكير والتأنيث، مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة، وفي التعريف والتنكير. وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة[١]، "لأن الوصف في ذلك كله رافع لضمير الموصوف المستتر أصالة أو تحويلا، ويستثنى من ذلك شيئان:

أحدهما: الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بـ"مِنْ" أو أضيف إلى نكرة، فإنه يلزمه الإفراد والتذكير، ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع، نحو: مررت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيد، وبرجال أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد، وبامرأتين أفضل من زيد، وبنساء أفضل من زيد، وكذلك: مررت برجل أفضل شخص، وبرجلين أفضل شخصين، وبرجال أفضل شخوص ... إلى آخر المثل[٢].

والثاني: الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول، إذا كان جاريًا على موصوفه نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، ورجل قتيل، وامرأة قتيل[٣]. و غالب النحاة يطلق على هذا نعتا سببيا.

و النعت السببي هو الجاري على ما بعده بأن كان معناه له مع رفعه ما بعد حال كون ما بعده متلبسا أي مشتملا على ضمير المتبوع، و في هذه الحال يعطى " الوصف " الفعل، ولم يعتبر حال الموصوف" في الإفراد والتذكير،

---

١ – في شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٤: أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميرًا، وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهرًا.

٢ – ينظر شرح ابن الناظم ص٣٥٢.

٣ – التصريح ٢/١١٠ ، ١١١

والتأنيث والتثنية والجمع، تقول في الوصف إذا رفع الظاهر: "مررت برجل قائمة أمه"، بتأنيث قائمة، لأنها مسندة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكرًا، "وبامرأة قائم أبوها" بتذكير قائم، لأنه مسند إلى الأب، وإن كان الموصوف مؤنثًا، "كما تقول في الفعل: "قامت أمه" في المثال الأول، "وقام أبوها" في المثال الثاني، و تقول: "مررت برجلين قائم أبواهما" بإفراد قائم، وإن كان المنعوت مثنى، "كما تقول" [في الفعل]: "قام أبواهما" بإفراد الفعل.

وتقول في جمع التذكير: "مررت برجال قائم آباؤهم" بإفراد قائم، وإن كان الموصوف جمعًا، "كما تقول" في الفعل: "قام آباؤهم" بإفراد الفعل عن علامة الجمع، و معمول الوصف في هذه الحالة أيضا لابد أن يكون مشتملا على ضمير يربطه بالموصوف[١]. و قد يوصف الشيء بفعل غيره إذا كانت بينهما وصلة في اللفظ بضمير يرجع إلى الموصوف: نحو: مررت برجل قائم أبوه[٢].

٥ – **ألفاظ التوكيد المعنوي**، و هي سبعة ألفاظ: الأول والثاني: النفس والعين، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، تقول: جاء الخليفة، فيحتمل أنه على تقدير مضاف، و أن الجائي خبره، أو ثقله، بكسر المثلثة وسكون القاف: واحد الأثقال، وبفتحهما: متاع المسافر وحشمه.

فإذا أكدت بالنفس فقط أو بالعين فقط، أو بهما معًا بشرط تقديم النفس، فقلت: جاء الخليفة نفسه، أو عينه أو نفسه عينه، ارتفع ذلك الاحتمال عن

---

١ – ينظر ابن يعيش ٣/ ٤٧ ، و ارتشاف الضرب ص ١٩١١ ، و المقاصد الشافية ٦١٩/٤ .

٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٢

الذات، وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه، وارتفع المجاز الحقيقة. ونص ابن عصفور على أن التوكيد يضعف احتمال المجاز، ولا يرفع احتماله البتة. ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظًا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف، ليرتبط به، و يجب أن يكون لفظهما طبقه في الإفراد والجمع.

والألفاظ الباقية من السبعة: "كلا وكلتا للمثنى" نحو: جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما. "وكل وجميع وعامة، لغيره" أي لغير المثنى، وهو الجمع مطلقًا، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو: جاء القوم كلهم، أو جميعهم، أو عامتهم، والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن، واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته. ويجب اتصالهن بضمير المؤكد" لفظًا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع[١].

٦- **بدل البعض من الكل:** هو ما كان مدلوله جزءا من مدلول المبدل منه بحسب الماصدق[٢] . وهو بدل الجزء من كله، قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه، أو مساويًا له أو أكثر منه كـ: "أكلت الرغيف ثلثه"، فالثلث أقل من الباقي، وهو الثلثان، "أو نصفه"، فالنصف مساو للنصف الثاني، "أو ثلثيه"، فالثلثان أكثر من الثلث الباقي.

وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى: أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره، بدل بعض عندهما. "ولا بد" في بدل البعض "من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكله. "مذكور" ذلك الضمير، متصل بالبدل أو بغيره، فالأول "كالأمثلة

---

١ – التصريح ١٣٢/٢ – ١٣٤

٢ – شرح الحدود النحوية ص ٢٥٩

المذكورة" في قوله: ثلثه أو نصفه أو ثلثيه. و الثاني كقوله تعالى:﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [١] فـ"كثير" بدل من الواو الأولى فقط، والواو الثانية عائدة على "كثير" لأنه مقدم رتبة، والأصل؛ والله أعلم: ثم عموا كثير منهم وصموا.

٧ – **بدل الاشتمال:** هو ما كان بينه و بين المبدل منه ملابسة بغير الكلية و الجزئية[٢]. واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فذهب الفارسي[٣] في أحد قوليه، و الرماني في أحد قوليه، و خطاب الماردي[٤] إلى أن الأول مشتمل على الثاني واختاره ابن مالك[٥] ، وعلله الجزولي بأن الثاني إما صفة للأول كـ: أعجبتني الجارية حسنها، أو مكتسب منه صفة نحو: سلب زيد ماله، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكًا، قال خطاب[٦]: و لا يجوز: سرني زيد داره، و لا أعجبني زيد فرسه، و لا رأيت زيدا فرسه، و يجوز: سرني زيد ثوبه، و سرني زيد قلنسوته؛ لأن الثوب يتضمنه جسده، ورد بأنه يلزم منه أن يجيز: ضربت زيدًا عبده، على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك[٧].

---

١ – المائدة آية ٧١

٢ – شرح الحدود النحوية ص ٢٥٩

٣ – المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٩٣٤

٤ – المساعد٢/٤٣٦ ، و ارتشاف الضرب ص ١٩٦٨

٥ – التسهيل ص ١٧٣

٦ – ارتشاف الضرب ص ١٩٦٨

٧ – تذكرة النحاة ص ١٨٦

وذهب الفارسي في الحجة إلى أن الثاني مشتمل على الأول بدليل: سُرِق زيدٌ ثوبُهُ، ورد بـ: سرِقَ زيدٌ فرسُهُ.

وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصًا بغير الأول. فيكون إسناده إلى الأول مجاز و إلى الثاني حقيقة. ، ولهذا لا يجوز: ضُرِبَ زيدٌ عبدُهُ، على الاشتمال، لاكتفاء المسند بالأول.

وهذا المذهب قيل: إنه التحقيق، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون وقال[١]: إن النحويين؛ يعني أكثرهم؛ لم يفصحوا عنه كل الإفصاح، ولم يوضحوه كل الإيضاح، فلذلك اختاره ابن هشام وقال: "وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال"[٢].

وبه قال المبرد[٣] والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون[٤]، وذلك كـ: أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه". ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة. وكذلك: "سرِقَ زيدٌ ثوبُهُ أو فرسُهُ"، فإن زيدًا مسروق مجازًا والثوب والفرس مسروقان حقيقة، وهذا مطرد.

---

١ – تذكرة النحاة ص ١٨٧ ، و التصريح ٢/ ١٩٠–١٩٤

٢ – أوضح المسالك ٣/٣٦٦

٣ – المقتضب ١/ ١٦٥

٤ – نسب هذا القول إلى هؤلاء العلماء في المساعد ٢/٤٣٦ ، و ارتشاف الضرب ص ١٩٦٩ ، و التصريح ٢/ ١٩٤

فإن قلت: فما تصنع بقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[١]؟ قلت[٢]: كلمة "عن" دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز، كما بينا, فلا إشكال فيها. ا. هـ. ومع ذلك يرد عليه: زيد ماله كثير، إذا أعرب "ماله" بدلا من "زيد" إلا أن يقول: إن الابتداء مشتمل على زيد مجازًا وعلى ماله حقيقة. وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدرًا وتارة يكون غيره، وإذا كان مصدرًا فتارة يكون مكتسبًا كالعلم، وتارة يكون غير مكتسب، وغير المكتسب تارة يكون لازمًا كالحسن، وتارة يكون مفارقًا كالكلام، وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب، وتارة لا يكون كذلك، كالفرس، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر. "و" بدل الاشتمال "أمره في الضمير" الرابط له بالمبدل منه "كأمر بدل البعض"، ثم تارة يكون مذكورًا وتارة يكون مقدرًا. فمثال المذكور" المتصل بالبدل "ما تقدم من الأمثلة، و" مثال المتصل بغير البدل قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ فـ"قتال" بدل اشتمال من "الشهر" والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ"في"[٣].

---

١ – البقرة آية ٢١٧

٢ – التصريح ٢/ ١٩٤

٣ – في شرح ابن الناظم ص٣٩٤: "لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه".

"ومثال" الضمير "المقدر قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ٥ ﴾ [1] "أي: النار فيه"، وهو قول البصريين. "وقيل": لا تقدير، و"الأصل: ناره، ثم نابت "أل" عن الضمير"، وهو قول الكوفيين.

وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل، قال: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبني زيد علمه، فالمعنى: أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفا للدليل عليهما[2].

[1] – البروج الآيتان ٤،٥

[2] – نتائج الفكر ص ٣٠٧ ، ٣٠٨

المبحث الثاني: الربط بـ (أل)

جاء الربط بـ "أل" في معمول الصفة المشبهة مثل: الحسن الوجهُ برفع المعمولُ، وجميل الصوتُ برفعه، و في بدل البعض ، وبدل الاشتمال في قولهم: ضُرِب زيد الظهرُ و البطنُ، و ضُرِب عمرو اليدُ و الرجلُ، و مُطِرنا السهلُ و الجبلُ، و مُطِرنا الزرعُ و الضرعُ، و مُطِر قومك الليلُ و النهارُ، و قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ النَّارِ ﴾[١] ". و معمول الصفة المشبهة لابد أن يكون مرتبطا بالضمير و كذلك بدل البعض و بدل الاشتمال، و لا يوجد ضمير في كل ما ذكر و إنما وجدت (أل) ، فهل تصلح (أل) أن تكون رابطة، أم إن هناك ضميرا محذوفا هو الرابط؟ فنقول:اختلف النحويون في جواز الربط بـ " أل " على مذهبين:

المذهب الأول: أنه يجوز الربط بـ "أل" نيابة عن الضمير ، وهو مذهب الكوفيين[٢]، وبعض البصريين [٣] ، وكثير من المتأخرين[٤] كابن عطية، و ابن مالك [٥] ، وابن هشام[٦].

---

١ – البروج الآيتان ٤،٥

٢ – نسب هذا القول إلى الكوفيين في الإيضاح فى شرح المفصل ٤٤٦/١ ، الجنى الدانى ١٩٨ ، ١٩٩ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٦ ، و مغنى اللبيب ٦٥/١ ، همع الهوامع ٣١١/١

٣ – الجنى الدانى ١٩٨ ، ١٩٩ ، مغنى اللبيب ٦٥/١ .

٤ – الإتقان ٤٤١/١ .

٥ – شرح التسهيل ١٠٢/٣ .

٦ – ينظر مغنى اللبيب ٦٥/١، و شرح شذور الذهب ٥١١، و شرح قطر الندى ٢٧٩ .

قال الفراء : وقوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [1] ترفع (الْأَبْوابُ) لأن المعنى: مفتَّحَةً لَهم أبْوابها. والعربُ تجعل الألف واللام خَلفا من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ الْعَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. **ومنه قوله:** ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾[2] **فالمعنى- والله أعلم-: مأواهُ.**[3].

وقال ابن عطية : وقوله تعالى: ﴿ وَكَتَبۡنَا لَهُۥ فِي ٱلۡأَلۡوَاحِ ﴾[4] **وَكَتَبْنا لَهُ فِي الْأَلْواحِ الآية، الضمير في لَهُ عائد على موسى عليه السلام، والألف واللام في الْأَلْواحِ عوض من الضمير الذي يقدر وصله بين الألواح وموسى عليه السلام، تقديره في ألواحه، وهذا كقوله تعالى:** ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾ [5] **مأواه.**[6] .

وقال ابن مالك : ومن وقوع الألف واللام خلفا من الضمير فى غير الباب قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ٣٧ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ٣٨ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٣٩ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠ ﴾[7] ..... ومن الاستغناء عن الضمير

---

[1] – ص آية ٥٠

[2] – النازعات الآية ٣٩ .

[3] – معانى القرآن للفراء ١٠٥/٤ ، ١٠٦ .

[4] – الأعراف آية ١٤٥

[5] – النازعات آية ٤١

[6] – المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٤٥٢/٢ .

[7] – النازعات الآيات ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .

بالألف واللام قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴿٥٠﴾ ﴾[١] . أي مفتحة لهم أبوابها[٢].

و ذلك أن الموصول من قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴾ **مبتدأ و هذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع** أنها خالية من العائد إليه فجعلوا (أل) نائبة عن الضمير العائد إليه، و الأصل: فإن الجحيم هي مأواه، و مررت برجل حسنٍ الوجهُ، و ضُرب زيد الظهرُ و البطنُ، إذا رفع الوجه و الظهر و البطن، و إنما قُيِد ذلك بالرفع ليحتاج إلى الرابط فتجعل (أل) نائبة عنه، و ذلك أن الوجه إذا رفع في قولك: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، لم في الصفة ضمير؛ لرفعها الظاهر، و قد وقعت صفة لرجل، فيحتاج إلى جعل (أل) نائبة الضمير العائد إلى الموصوف، و الأصل: برجل حسن وجهه، فحذف ضمير الغيبة و نابت (أل) عنه، أما إذا جر الوجه أو نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف، فلا تحتاج إلى تقدير رابط، و كذا ضرب زيد الظهر و البطن إذا رفع الظهر و البطن، فهما في الأصل بدل بعض، و لكن أجريا هنا مجرى التأكيد بكل من جهة أن الغرض الإحاطة و الشمول؛ إذ ليس المراد الظهر و البطن بخصوصهما، بل المراد ضرب زيد كله، و على كلا الأمرين فلابد من رابط؛ إذ لا يستعمل بدونه بدل البعض و التأكيد بكل، فيكون الأصل: ضرب زيد ظهره و بطنه، ثم حذف ضمير الغيبة، و أنيبت (أل) عنه، و قد سمع في هذا المثال النصب في الظهر و البطن، و عليه

---

[١] – ص الآيتان ٤٩ ، ٥٠

[٢] – شرح التسهيل ١٠١/٣ ، ١٠٢ .

فلا يحتاج إلى تقدير رابط بل هو منصوب على إسقاط الخافض، أي في الظهر و البطن و إن كان ليس بمقيس[١] .

و اعترض[٢] على هذا المذهب بأنه لو كانت الألف واللام عوضا من الإضافة لما أتى بالضمير مع الألف واللام فى قول الشاعر[٣] :

رحيبٌ قِطَابُ الجيبِ منها رقيقةٌ ... بِجَسّ الندامى بضَّةُ المتجّرِدِ

وعلى الرغم من هذا الاعتراض يستحسن بعض العلماء رأي الكوفيين؛ لخلوه من الحذف والتقدير. وعليه يكون السببي هو: المتصل بضمير صاحب الصفة، أو بما يغني عن الضمير.

---

١ – حاشية الدماميني على مغني اللبيب ٢١٦/١ ، ٢١٧

٢ – ورد هذا الاعتراض فى البحر المحيط ٢٥٦/١ ، الدر المصون ٢١٥/١ ، التصريح ٥٠/٢

٣ – البيت من البحر الطويل ، وهو لطرفة ابن العبد فى ديوانه صـ ٣٠ ، و المحتسب ١٨٣/١ ، والمحكم لابن سيده ٢٨٩/٦ ، والمخصص والمحيط الأعظم ٤٧١/٣ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٦٣.، وشرح الكافية للرضى ٤٤٣/٣ ، والبحر المحيط ٢٥٦/١ ، والدر المصون ٢١٥/١ ، ولسان العرب ٦٨٠/١ (ق ط ب) ، والتصريح ٥٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٠٣/٤ ، ٢٢٨/٨ .

اللغة: رحيب: متسع. قطاب الجيب: مخرج الرأس منه. والجس: اللمس. البضة: البيضاء الرخصة. المتجرد: جسدها المتجرد من ثيابها.

الشاهد في "الجيب منها". حيث جمع الشاعر بين "أل" و الضمير، أي بين العوض و المعوض عنه.

هذا وقد أجاز الزمخشرى[١] نيابة (أل) عن الظاهر ، كما تنوب عن الضمير قال في قوله تعالى :﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [٢] أي أسماء المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الأسماء ؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى ، وعوض منه اللام كقوله :﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [٣]. و إنما احتاج إلى اعتبار هذا الحذف؛ ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم و ينتظم معه (أنبئوني بأسماء هؤلاء) و لم يجعل المحذوف مضافا أي: مسميات الأسماء لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذكر بعد التعليم[٤]. ومما استدل به الكوفيون قول المرأة في الحديث: **زَوْجِي المَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ،** [٥] فقالوا: الأصل مسه مس أرنب، وريحه ريح زرنب، فنابت أل مناب الضمير، والبصريون يقدرون المس منه. ومثله عند الكوفيين قول الشاعر[٦]:

---

١ – الكشاف ١٥٤/١ ، ١٥٥ .

٢ – البقرة آية ٣١

٣ – مريم آية ٤

٤ – حاشية الدماميني ١/ ٢١٧

٥ – جزء من حديث روته السيدة عائشة رضي الله عنها مشهور بحديث " أم زرع " صحيح البخاري باب حسن المعاشرة مع الأهل ٧/ ٢٧ ، و فتح الباري جـ١ ص ٢٥٤، كتاب النكاح. باب حسن المعاشرة مع الأهل. والمعنى أنه حسن الخلق. طيب العرق لكثرة نظافته واستعماله الطيب.

٦ – البيت من البحر الطويل، و هو للشنفرى في ديوانه ص ٥٤، و الأغاني ٢١٣/٢١، و لسان العرب ٢٢٤/٩(طنف)، و المقاصد النحوية ٨٥/٤ ، و بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٩٦ .

==

كأن حَفِيفَ النَّبْلِ من فوقِ عَجسهَا ... عَوَازِبُ نخْلٍ أخْطَأَ الغار مُطْنِفُ

المذهب الثاني : أنه لا يجوز الربط بـ "أل" و لا يجوز نيابتها عن الضمير المضاف إليه ، وهو مذهب البصريين [1] ، وقد تأولوا الشواهد التي استشهد بها الكوفيون ومن تابعهم على حذف الضمير دون التعويض عنه بـ (أل) ففي قوله تعالى :﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ يجعلون التقدير : هى المأوى له ، وهكذا تأولوا بقية الشواهد . وللزمخشري في الآية الكريمة رأي يكاد يكون غريباً، فقد قال: "إن المعنى في الآية: أن الجحيم مأواه كما تقول للرجل: غض الطرف أي طرفك، وليست الألف واللام بدلاً من الإضافة. ولكن لما علم أن الطاغي هو صاحب المأوى وأنه لا يغض الرجل طرف غيره تركت الإضافة ودخول أل في المأوى والطرف للتعريف"[2].

وكلام الزمخشري لا يتحصل منه الرابط العائد على المبتدأ، إذ قد نفى مذهب الكوفيين، ولم يقدر ضميراً محذوفاً كما قدره البصريون فرام حصول الرابط بلا رابط [3].

==

الشاهد في قوله: "أخطأ الغار"، فإن "أل" في " الغار" أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف، و التقدير: أخطأ غارها، فحذف الضمير و جعل الألف و اللام عوضا عنه.

١- نسب إلى البصريين في الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٦/١ ، شرح الكافية للرضى ٤٤١/٣ ، الجنى الدانى ١٩٨ ، ١٩٩ ، مغنى اللبيب ٦٥/١ ،همع الهوامع ٣١١/١ .

٢ – الكشاف٣١١/٣

٣ – البحر المحيط ٨/ ٤٢٣

قال ابن السراج فى الرد على الفراء في توجيهه رفع الوجه من قولهم: (مررت برجلٍ حَسِنِ الوجهُ) : والسادس الوجهُ بالرفع وفيه ثلاث مذاهب :

أحدها: أنه فاعل والعائد محذوف تقديره : (مررت برجل حسن الوجه منه)، فحُذف للعلم به كما قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ أي : هي المأوى له ، ومثله حذف العائد في الصلة وأشباهها.

والثاني: أن في (حسن) ضمير فاعل ، والوجه بدل منه ؛ وجاز ذلك لما كان الوجه جزءا من الرجل ، والرجل مشتمل عليه ، ولا حذف على هذا الوجه .

والثالث: أن الألف واللام بدل من الهاء ، وهو قول الفراء وهو في غاية الضعف لوجهين : أحدهما أن البدل ما كان في معنى الأصل ، والهاء تعرف بالإضافة والألف واللام تعرف بالعهد وهما مختلفان ، والثاني أنهما لو كانا بدلا من الهاء هنا لكانا كذلك في غيره وليس كذلك[١]

وقد رد البصريون كل ما أوردوه الكوفيون وذلك بتقرير الضمير الذي جعلوه في كل هذه الأمثلة هو الرابط إذ إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح. والحرف لا يكون عوضاً عن الاسم[٢]، ولو صح ما ذهب إليه

١- الأصول ١/٤٤٥ .

٢ – شرح الكافية للرضي ١/٢١٠

الكوفيون لساغ لنا أن نقول: محمد الأب قائم، بدلاً من أبوه قائم، ولم يقل بذلك أحد[1].

و الراجح جواز الربط بأل و نيابة (أل) عن الضمير كما قال الكوفيون وغيرهم ، ولا حاجة إلى تقدير ضمير محذوف كما قال البصريون ما دام الكلام واضحا بدون تقدير ، فـ (أل) فى الشواهد السابقة كلها حالّة محل الضمير نائبة عنه ، وذلك ليسر هذا المذهب ، وسلامته من الحذف والتقدير، وأما عن اعتراض البصريين بالبيت ، وأن فيه جمع بين المعوَّض عنه والمعوَّض فيمكن الإجابة عليه من وجهين :

أحدهما : أنه من الممكن جعل (أل) فى البيت لمجرد التعريف ، ولا مانع من الجمع بين حرف التعريف وبين الضمير .

الثاني : أن يكون قد جمع بين المعوَض منه والمعوَّض اضطراراً ، ولهذا نظير فى اللغة ، كما جمع بين (ياء) النداء والمعوَّض منها في قول الشاعر[2] :

---

[1] – ينظر حاشية الصبان ١/ ١٩٥، و الرابط وأثره في التراكيب في العربية. د. حمزة النشرتي ص ١٦٦

[2] – البيت من الرجز وهو لأبي خراش في أسرار العربية ٢٣٢ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، والتبيين ٤٥٠ ، ورصف المباني ٣٠٥ ، وشرح التسهيل ٢٥٧/٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٣٠٠ ، وشرح ابن الناظم ٥٧٢ ، وشرح الرضي ٣٥١/١ ، وجواهر الأدب ١٠٥، وأوضح المسالك ٣٠/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٣ ، والتصريح ٢٢٤/٢ ، والهمع ٦٣/٢، وخزانة الأدب ٢٩٥/٢ .

والشاهد فيه قوله : (يا اللهم يا اللهما) حيث جمع بين أداة النداء والميم المشددة ، وهذا ضرورة .

إنِّي إذا مَا حَدثٌ أَلَمَّا ... دَعَوْتُ يَا اللَّهمَّ يَا اللَّهُمَّا

فقد جمع بين المعوَض منه والمعوَّض .

و قد نابت (أل) عن الضمير في كثير من الآيات القرآنية منها:

١ –قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّۢا بِسِيمَىٰهُمْ ﴾ [١] أي على أعرافه أي أعراف الحجاب كأنه جعل أل عوضاً من الإضافة[٢].

٢– قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾[٣] أي فوق أعناقهم.

٣ – قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ ﴾ [٤] . أي إن نفسي لأمارة بالسوء، و إنما عدلت عن الإضافة إلى التعريف بـ (أل) لتجعل السوء طبيعة جنس النفوس التي منها نفسها، فيبدو ذنبها أخف مما لو أضافت النفس إلى ضميرها هي[٥].

---

[١] – الأعراف آية ٤٦

[٢] – ينظر الكشاف١٠٦/٢ ، و الدر المصون ٣٢٨/٥ ، و البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ص ١٣٠

[٣] – الأنفال آية ١٢

[٤] – يوسف آية ٥٣

[٥] – البيان في روائع القرآن ص ١٣١

٤ – قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[1] أي زاغت أبصاركم و بلغت قلوبكم حناجركم[2].

[1] – الأحزاب آية ١٠

[2] – المرجع السابق الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: الربط بحروف العطف

العطف لغة: مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته، وعطف الفارس على قرنه، إذا التفت إليه، وعطف عليه يعطف عطفا: رجع عليه بما يكره أو له بما يريد، و من معانيه أيضا في اللغة الإمالة[١].

وفي الاصطلاح: أن يميل المعطوف إلى المعطوف عليه في الإعراب أو الحكم [٢].

والعطفُ من عباراتِ البصريين، فالبصريّون يسمُّونه العطفَ بالحروفِ والشركةِ، والنسقُ من عباراتِ الكوفيين، وهم يطلقون عليه أيضاً الردّ، ونسبةُ مصطلح النسقِ إلى الكوفةِ من قبيلِ كثرةِ استعمالِ علمائِها له، وهذا لا ينفي استخدامهم مصطلحَ العطفِ، والنسقُ في الأصلِ من مصطلحاتِ الخليلِ أستاذ البصريين والكوفيين على السواء.

وهو نوعان: عطف بيان، وعطف نسق وهو المراد هنا و سمي بذلك لكونه مع متبوعه على نسق واحد، ومعنى العطفِ: الاشتراكُ في تأثير العاملِ، وأصلُه الميلُ، كأنه أُميل به إلى حيّز الأولِ. وقيل له "نَسَق"، لمساواتِه الأولَ في الإعرابِ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً. يقال: "ثَغْرٌ نَسَقٌ" إذا تساوتْ أسنانُه، "وكلامٌ نسقٌ": إذا كان على نظام واحدٍ، فهو مع متبوعه على نسق واحد[٣]. وهو تابع يقصد مع متبوعه متوسطا

---

١ – ينظر لسان العرب ص ٢٩٩٦ (عطف)

٢ – كشاف اصطلاحات الفنون ص ١١٨٧

٣ – ينظر شرح عيون الإعراب: للمجاشعي ص ٢٤٥، وشرح المفصل ٣: ٧٤، واللسانِ نسقٌ، والهمع: ٢: ١٢٨.

بينهما أحد الحروف العشرة المعروفة بحروف العطف، و هي: الواو و الفاء و ثم و حتى و أو و أما و أم و لا و بل و لكن، و قد يجيء " إلا " أيضا على قلة. و المراد بكون المتبوع مقصودا ألا يذكر توطئة للتابع، فخرج جميع التوابع. أما غير البدل فلعدم كونه مقصودا. و أما البدل فلكونه مقصودا دون المتبوع . و لا يخرج المعطوف بـ " لا " و " بل" و " لكن" و " أم " و أما " و " أو " لعدم كون متبوعه مذكورا توطئة. و قيد التوسط لزيادة التوضيح؛ لأن الحد تام بدونه جمعا و منعا، إلا أنهم زادوا قيد النسبة فقالوا: هو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه؛ لأنهم أرادوا تعريف نوع منه و هو عطف الاسم على الاسم[١].

و حروف العطف هي حروف تربط بين اسمين أو فعلين، وتشترك مع غيرها من الحروف والأدوات بأنها لا تدل على معانٍ معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام، وهي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة[٢].

وحروف العطف من أشهر الروابط في اللغة العربية؛ لأنها جميعاً تفيد في أغلب الأحوال المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه، في الحكم أو الإعراب، أو فيهما معاً. وقد اشتهرت بأنها هي حروف الربط؛ لبيان أثرها المباشر في التركيب.

---

١ – المرجع السابق الصفحة نفسها.

٢ – ينظر الصاحبي لابن فارس ص ١٦٦ ، و الجنى الداني ص ٢٥٠ ، و البهجة المرضية ص ٤٠١ .

وتربط بين المفردات والجمل[١]، ويجعل النحويون الغرض من عطف الجمل ربط جملة أجنبية بأخرى. والهدف من معاني المفردات اختصار العامل، قال ابن يعيش: و الغرض من عطف الجمل ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء؛ و ذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها، و أريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربها بها...[٢]

و حروف العطف نوعان: أحدهما: ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الإعراب، و في المعنى، إما مطلقًا من غير قيد، وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى[٣]. تقول: جاء القوم وزيد: أو فزيد، أو ثم زيد، أو: حتى زيد. فـ"زيد" شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء، وإما مقيدًا" بقيد "وهو" اثنان: "أو، وأم، فشرطهما" في اقتضاء التشريك لفظًا ومعنى "أن لا يقتضيا إضرابًا"، لأن القائل: أزيد في الدار أم عمرو، عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه. فالذي بعد "أم" مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو

---

١ – شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨

٢ – شرح المفصل ٧٥/٣

٣ – في شرح ابن الناظم ص٣٧٠: "أحدهما ما يعطف مطلقًا، أي يشرك في الإعراب والمعنى وهو: الواو، وثم، والفاء، وأم، وأو". وانظر مثل ذلك في شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٥.

بواسطة "أم" فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما[١] في اللفظ، وكذلك "أو" مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما[٢]. فإن اقتضيا إضرابًا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى، كما ذكر في التسهيل[٣]، وسيأتي بيان ذلك.

وذهب الجمهور إلى أن "أو" و"أم" مشركان في اللفظ لا في المعنى دائمًا والصحيح عند ابن مالك الأول.

و الثاني: ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله، وهو "بل" عند الجميع" من النحويين، نحو: ما قام زيد بل عمرو، و"لكن" عند سيبويه[٤] وموافقيه[٥] نحو: ما قام زيد لكن عمرو[٦].

ثم اختلفوا في إن كانت "لكن" من حروف العطف أم لا، على خمسة أقوال:

---

١ – في شرح ابن الناظم ص٣٧٠–٣٧١: "وأكثر المصنفين لا يعدون "أو" فيما يشرك في الإعراب والمعنى؛ لأن المعطوف بها يدخله الشك أو التخيير بعد ما مضى أول الكلام على اليقين والقطع، وإنما عدها الشيخ في هذا القسم؛ لأن ذكره يشعر السامع بمشاركة ما قبلها لما بعدها فيما سيقت لأجله وإن كان مساق ما قبلها صورة على غير مساق ما بعدها".

٢ – ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨:

٣ – انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.

٤ – الكتاب ١/ ٤٣٤–٤٣٥.

٥ – في شرح التسهيل ٣/ ٣٤٨: "عند غير يونس".

٦ – في شرح ابن الناظم ص٣٧١: "الضرب الثاني: ما يعطف لفظًا فحسب، أي يشرك في الإعراب وحده، وهو: بل، ولا، ولكن".

أحدها: أنها عاطفة و لا تحتاج الواو قبلها، وهو مذهب الفارسي[١].

والثاني: أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو الزائدة قبلها لزومًا، وصححه ابن عصفور[٢]، وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه.

والثالث: أنها عاطفة تقدمتها الواو أو لا، وهو مذهب ابن كيسان[٣].

الرابع: وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة، و إنما العطف بالواو قبلها[٤].

الخامس: أن العطف هو من عطف الجمل لا من عطف المفردات، و الواو هي العاطفة، فإذا قلت: ما قام سعد و لكن سعيدٌ، فالتقدير: و لكن قام سعيدٌ و كذلك في النصب[٥].

وإما لكونه بالعكس وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله، وهو "لا" عند جميع النحاة نحو: جاء زيد لا عمرو، و"ليس" عند البغداديين، كما نقله ابن

---

١ – الإيضاح العضدي ص ٢٩٠ ، و المسائل المنثورة ص٤١ .

٢ – شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١ ، و الأشموني ٣/ ٩١ ، و ارتشاف الضرب ص ١٩٧٥

٣ – الارتشاف ص ١٩٧٥ ، و التصريح ٢/ ١٥٥، و الجنى الداني ص ٥٨٨ ، و الأشموني ٩١/٣ .

٤ – شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣،٢٣٤/١ ، والارتشاف ص ١٩٧٥ ، و التصريح ٢/ ١٥٥، و الجنى الداني ص ٥٨٨ ، و الأشموني ٩١/٣ .

٥ – ارتشاف الضرب ص ١٩٧٦ .

عصفور[١]، ونقله أبو جعفر النحاس[٢] وابن بابشاذ[٣] عن الكوفيين، وجرى عليه في التسهيل[٤].

كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها:

الواو: لمطلق الجمع" بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح[٥]. فتعطف متأخرًا في الحكم على متقدم عليه نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [٦] فـ"إبراهيم" معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم. "و" تعطف "متقدمًا" في الحكم على متأخر نحو قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [٧] فـ"الذين" معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر.

---

١ – شرح الجمل ١ /٢٢٥

٢ – الجنى الداني ص ٤٩٨ ، و المساعد ٤٤٣/٢ ، و الارتشاف ص ١٩٧٧ .

٣ – شرح الجمل لابن بابشاذ ١/ ٩٨

٤ – التسهيل ص١٧٤.

٥ – خالف في ذلك الفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٦، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٩-٣٥٠، و شرح ابن الناظم ٣٧١-٣٧٢، و التصريح ٢/ ١٥٦

٦ – الحديد آية ٢٦

٧ – الشورى آية ٣

و تعطف مصاحبًا للمعطوف عليه في الحكم نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلْنَٰهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾ [١]. ف: أصحاب السفينة: معطوف على الهاء عطف مصاحب.

تفيد مجرد الجمع المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، نحو: جاء زيد

وبكر، ونص ابن هشام على أنها لمطلق الجمع في المفردات لا في الجمل[٢].

الفاء: تفيد الترتيب مع التعقيب و المراد بالترتيب: أن يكون المعطوف بها لاحقًا كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ﴾ [٣] . وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به أن يكون وقوع المعطوف به بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظًا، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [٤]. "والتعقيب: وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهملة بالمعطوف عليه نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾. وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدته متطاولة، ودخل البصرة فبغداد، إذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين.

---

١ – العنكبوت آية ١٥

٢ – المغني ص ٦٥١

٣ – الانفطار آية ٧

٤ – النساء آية ١٥٣

ثُم: للترتيب والتراخي على الأصح فيهما نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ ﴾ [1]

وتعطف المفردات والجمل على حد سواء.

"**حتى**" العطف بها قليل" عند البصريين[2]، "والكوفيون ينكرونه بالكلية، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أن "حتى" فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل[3].
و العطف بـ"حتى" شرطه أربعة أمور[4]:

أحدها: كون المعطوف اسما" لا فعلا، لأنها منقولة من "حتى" الجارة. وهي لا تدخل على الأفعال؛ فلا يجوز على العطف: أكرمت زيدًا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادمًا له، وبخل علي زيد بكل شيء حتى منعني دانقًا، وأجازه ابن السيد[5].

فهي تعطف المفردات لا الجمل، وحين يعطف بها على اسم مجرور يجب إعادة الجار حتى لا تلبس بـ (حتى) الجارة.

---

[1] – عبس الآيتان ٢١ ، ٢٢

[2] – – رواه عنهم سيبويه في الكتاب ١/ ٩٦، ٩٧ ، و أبوزيد. ينظر الإيضاح العضدي ص ٢٩٣ ، و المقتصد في شرح الإيضاح ٩٥٦/٢

[3] – ارتشاف الضرب ص ١٩٧٨

[4] – التصريح ١٤١/٢ ، ١٤٢ .

[5] – الحلل في شرح أبيات الجمل ص١٩٧.

والثاني: كونه ظاهرًا لا مضمرًا، كما كان ذلك شرط مجرورها، "فلا يحوز: قام الناس حتى أنا"، ولا: ضربت القوم حتى إياك[١].

والثالث: كونه بعضًا من المعطوف عليه، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، قدم الحجاج حتى المشاة، أو شبيهًا بالبعض" في شدة الاتصال "كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويمتنع" أن يقال: أعجبتني الجارية "حتى ولدها"، لأن ولدها ليس جزءًا منها "ولا شبيهًا به، بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها.

والرابع: كونه غاية لما قبلها "في زيادة حسية" مرجعها إلى الحس والمشاهدة نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، فإن الألوف غاية الأعداد في الزيادة الحسية.

أو في زيادة معنوية مرجعها إلى المعنى نحو: مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك، فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية، وهي الاتصاف بالنبوة والملك. أو في نقص حسي أو معنوي كذلك، فالأول نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة، فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي. والثاني نحو: غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء، فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي، وهو الاتصاف بالصبا والأنوثة.

و هناك شرط آخر، وهو أن يكون شريكًا في العامل، فلا يجوز: صمت الأيام حتى يوم الفطر[٢].

---

[١] – ينظر مغني اللبيب ١/ ١٢٧ ، و التصريح ٢/ ١٤٢

[٢] – التصريح ٢/ ١٤٢

"**أم**" تنقسم إلى قسمين: منقطعة، ومتصلة. و المتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التسوية"، سواء وجدت لفظة "سواء" أو لا، نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾[1] أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه. نحو: ما أبالي أزيد قاعد أم قام، أي: مال أبالي بقعوده أم قيامه.

وإما مسبوقة بهمزة يطلب بها و بـ"أم" التعيين لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو؟ قيل في الجواب: زيد، أو قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا: نعم، لعدم التعيين.

وتقع "أم" المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو قوله تعالى:﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ ﴾ [2] أو متأخر عنهما ما لا يسأل عنه "نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [3] . فالسؤال في الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس، فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى وهو "أشد خلقًا" وأخر في الثانية وهو "ما توعدون" وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لـ"أم" أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلي "أم" المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه.

تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر: أزيد قائم أم عمرو؟ وإن شئت قلت: أزيد أم عمرو قائم؟ فتوسط الخبر أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.

---

[1] – البقرة آية ٦

[2] – النازعات آية ٢٧

[3] – الأنبياء آية ١٠٩

وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ: أقائم زيد أم قاعدًا؟ وإن شئت قلت: أقائم أم قاعد زيد؟ فتوسط المبتدأ أو تؤخره، لأنه غير مسؤول عنه.

والحاصل أن "أم" المتصلة منحصرة في نوعين، لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو همزة يطلب بها و بـ"أم" التعيين وإنما سميت في هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

و" أم "المنقطعة هي الخالية من ذلك" المذكور في المتصلة، فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبـ"أم" التعيين. وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، "فلا يفارقها معنى الإضراب" عند الجمهور، وقد تقتضي مع ذلك" الإضراب "استفهامًا حقيقيًّا" وهو الطلبي، نحو قول العرب: "إنها لإبل أم شاء" بالمد. والإبل: اسم جنس، والشاء: ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه، قاله أبو عثمان. وشاء: خبر لمبتدأ محذوف "أي: بل أهي شاء" فالهمزة داخلة على جملة. "وإنما قدرنا بعدها مبتدأ، لأنها لا تدخل على المفرد"، لأنها بمعنى "بل" الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة، ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور[١].

أو تكون للإبهام على المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [٢] فـ"إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى": كلام خبري. و﴿ أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ للإبهام، فيكون الشاهد في الثانية.

---

[١] – ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦٢ ، و ارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٢، و التصريح٢/١٧٢

[٢] – سبأ آية ٢٤

وللتفصيل بعد الإجمال نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾[1] فـ"قالوا" كلام خبري، وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى، فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم فصل ما قاله كل فريق، أي: قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى، فأو لتفصيل الإجمال في فاعل "قالوا" وهو الواو.

"**أو**" للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

وللإضراب كـ"بل" مطلقًا عند الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن برهان[2]، نحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا، بل أقيم. و ذكر سيبويه[3] الإضراب بشرط تقدم النفي أو النهي و كرر العامل مثل: لستَ بشرا أو لستَ عمرا.

"**لكن**" و تكون عاطفة بشروط" ثلاثة: "إفراد معطوفها"، وأن تسبق بنفي أو نهي" عند البصريين، وأن لا تقترن بالواو" عند الفارسي والأكثرين[4] فالنفي "نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح"، بالجر سماعًا، فقيل: عطف على صالح، وقيل: بجار مقدر، أي: لكن مررت بطالح، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره.

---

[1] – البقرة آية ١٣٥

[2] – ينظر معاني القرآن للفراء ٧٢/١، ٢/ ٣٩٣، و خزانة الأدب ٦٦/١١ ، و شرح التسهيل لابن مالك٣/ ٣٦٣، و شرح الكافية الشافية ١٢٢١/٢ ، و شفاء العليل ٢/ ٧٨٦ ، و ارتشاف الضرب ص ١٩٩٠

[3] – الكتاب ٣/ ١٨٨

[4] – ينظر الكتاب ١/ ٢٦٢، ٢٦٧، و شرح ابن الناظم ص٣٨٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٣.

والنهي نحو: لا يقم زيد لكن عمرو. وهي حرف ابتداء" جيء به لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة "إن تلتها جملة" لعدم إفراد معطوفها، أو تلت "لكن" واوًا فهي حرف ابتداء أيضًا وليست بعاطفة، لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو، نحو قوله تعالى:﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [١] فـ"لكن" حرف ابتداء، و"رسول الله": خبر لـ"كان" المحذوفة، "أي: ولكن كان رسول الله.

"**بل**" و يعطف بها بشرطين: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأولين"؛ وهما الإيجاب والأمر؛ "سلب الحكم عما قبلها" حتى كأنه مسكوت عنه، ولم يحكم

عليه بشيء، "وجعله لما بعدها، كـ: قام زيد بل عمرو، و: ليقم زيد بل عمرو"، فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد.

و معناها بعد الأخيرين وهما النفي والنهي "تقرير حكم ما قبلها" من نفي أو نهي على حاله، "وجعل ضده لما بعدها، كما أن "لكن" كذلك، كقولك: ما كنت في منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها"، فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها، "ولا يقم زيد بل عمرو"، فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرًا بالقيام[٢].

"**لا**" ويعطف بها بشروط ثلاثة: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا"، فالأول "كـ: هذا زيد لا عمرو، و" الثاني نحو: "اضرب زيدًا لا عمرًا".

---

[١] – الأحزاب آية ٤٠

[٢] – ينظر مغني اللبيب ١/ ٢٩٢ ، و التصريح ١٧٧/٢

زاد سيبويه[١]: "أو نداء، خلافا لابن سعدان" بفتح السين، في منعه ذلك، وزعمه أنه ليس من كلام العرب، "نحو: يا بن أخي لا ابن عمي، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر. نص عليه السهيلي فقال: وشرط "لا" أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها[٢]. ونص عليه ايضًا الأبذي فقال: فيكون الأول لا يتناول الثاني[٣]. وتبعهما أبو حيان[٤]. قال الموضح: "وهو حق، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد"، لأن الرجل يصدق على زيد، "ويجوز: جاءني رجل لا امرأة" إذ لا يصدق أحدهما على الآخر. قال البدر الدماميني: ما ذكره السهيلي والأبدي مبني على صحة مفهوم اللقب، وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح، مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل: قام رجل لا زيد، فإنه مثل: قام رجل وزيد، في صحة التركيب، فإن امتنع: قام رجل وزيد، ففي غاية البعد لأنك إن أردت بالرجل الأول زيدًا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدًا، فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد، في صحة التركيب، وإن كان معنياهما متعاكسين[٥].

هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردًا صفة لموصوف مذكور، أو خبرًا، أو حالا، فإن اقترنت بعاطف نحو: جاء زيد لا بل عمرو، فالعاطف

---

١ – الكتاب ٢/ ١٨٦.

٢ – نتائج الفكر ص٢٠٢-٢٠٣.

٣ – المقدمة الجزولية ص ٧١

٤ – ارتشاف الضرب ص ١٩٩٦

٥ – التصريح ١٧٨/٢

"بل" و"لا" رد لما قبلها، وليست عاطفة، وإن كان مدخولها مفردًا صفة لسابق، أو خبرًا، أو حالا، فليست عاطفة، ووجب تكرارها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ ﴾ [١]. ونحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، وجاء زيد لا ضاحكًا ولا باكيًا[٢].

[١] – البقرة آية ٦٨

[٢] – ينظر توضيح المقاصد ٣/ ٢٢٢ ، و مغني اللبيب٢/٢٤٢ – ٢٤٤ .

المبحث الرابع: الربط بواو المعية

واو المعية هي "واو" بمعنى "مع" وقع بعدها اسم مفرد[١] فضلة منصوب، سبقها فعل أو شبهه فمثال الفعل سِيري والطريق مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك. وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسمًا قبلها، وصاحبه زمن وقوع الحدث[٢].

و ذهب الجمهور[٣] إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولا معه، وذهب أبو الحسن الأخفش و ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى[٤]، فلا يجوز أن تقول: انتظرتك وطلوع الشمس فترفع الطلوع عطفا على التاء، لم يجز، لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: قمت وزيد، فتعطف زيدا على التاء، لأنه قد يجوز من زيد القيام. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنه قد ورد عنهم ما لا يحصى من الشواهد نثرا ونظما، وقولهم: سرت والطريق، واستوى الماء والخشبة – بمعنى ارتفع الماء حتى

---

١ – المراد بالمفرد ما ليس جملة و لا شبه جملة.

٢ – النحو الوافي ٣٠٥/٢

٣ – همع الهوامع ١٤٥/٢، ١٧٦

٤ – الخصائص ٣١٣/١ ، و سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٧، ١٢٨، وشرح الرضي للكافية ١/ ١٩٥.

صار الماء مع الخشبة في مستوى واحد – من غير ضرورة ولا ملجئ ما، يقطع بذلك[١].

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من كلام العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو: ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيدا وقصعة منصوبان بـ "تكون" المضمرة.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل لعدم وجود فعل قبله، والكثير في مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، و لا يمتنع عطفه على ما قبله ؛لأن الذي قبله ضمير مرفوع منفصل، و الضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر فيجوز العطف عليه، فلذلك كان الوجه الرفع[٢] كما قال زياد الاعجم[٣]:

تُكَلِفُني سويقَ الكرمِ جَرْمٌ وما جَرمٌ وما ذاك السويقُ؟

---

١ – شرح ابن عقيل ٢٠٣/٢ هامش (٢)

٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٥١

٣ – البيت من البحر الوافر في ديوانه ص ٨٦، و شرح أبيات سيبويه ٣٠٧/١ ، و الشعر و الشعراء ١/ ٤٤٠، و الكتاب ٣٠١/١، و لسان العرب ١٧٠/١٠ (سوق) .
الشاهد: عطف " السويق" على " جرم " و "ما" الثانية مقوية لرفع المعطوف، كما تقول في " ما أنت و زيد" : ما أنت و ما زيد، و كان يمكن أن يقول: و ما جرم و ذاك السويق.

وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر[١]:

يا زبرقان أخا بني خلف ما أنت – وَيْبَ – أبيك والفخر؟

حالات الاسم بعد واو المعية:

أولها: جواز عطفة على الاسم السابق، أو نصبه مفعولًا معه[٢]، والعطف أحسن، مثل: بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف، فكلمة: "الابن"، يجوز

---

١ – البيت من البحر الكامل في ديوانه ص ٢٩٣، و خزانة الأدب ٩١/٦ ، ٩٢، ٩٥ ، و الدرر ١٦٧/٦ ، و شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١١،٣٦٢، و شرح المفصل ٥١/٢ ، و بلا نسبة في الكتاب ٢٩٩/١ ، و همع الهوامع ١٤٢/٢.

الشاهد: عطف الاسم الظاهر" الفخر" على ضمير الرفع المنفصل و لذلك رفعه.

٢ – في كل حالة يجوز فيها الأمران؛ "العطف والمعية"، لا بد أن يختلف المعنى فيكل أمر منهما؛ ذلك أن العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في معنى الفعل، من غير أن يقتضي المشاركة الزمنية الحتمية؛ فقد يقتضيها أو لا يقتضيها، في مثل: "آنسني محمود وصالح في السفر" لا بد أن يشترك الاثنان في معنى الفعل، وهو مؤانسة المتكلم، وأن تتناولهما المؤانسة؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ فكأنك قلت: آنسني محمود، وآنسني صالح. لكن ليس من اللازم أن تكون هذه المؤانسة قد شملتهما، وشملت معهما المتكلم في زمن واحد؛ فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون، والأمر في هذه المشاركة الزمنية وعدمها، متروك للقرائن والدلائل.

أما المفعول معه فلا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية، أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيها أو لا يقتضيها٢؛ ففي مثل: سافر الرحالة والصحراء، تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المعنوية؛ فإنها تفسد المعنى؛ لأن الصحراء لا تسافر ... كما سبق ٣ وفي مثل: سار القائد والجنود، تصح المشاركة المعنوية مع المشاركة الزمنية المحتومة، فجواز الأمرين في كل حالة يجوز فيها أمران ليس معناه أن المراد منهما واحد، وإنما معناه أن هذا الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المختص به، وأن ذاك الضبط صحيح أيضا ==

رفعها بالعطف على الرجل، أو نصبها مفعولًا معه، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران[١]، ولا شيء يعيبه هنا، ومثله: أشفق الأب والجد على الوليد، أضاء القمر والنجوم. ونحو كنت أنا وزيد كالأخوين فرفع زيد عطفا على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لأن العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه. ويجوز النصب على المعية في مثله.

ثانيها: جواز الأمرين، والنصب على المعية أحسن؛ للفرار من عيب لفظي أي عائدا إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب أو معنوي، فمثال اللفظي: أسرعت والصديق؛ فكلمة: "الصديق" يجوز فيها الرفع عطفًا على الضمير المرفوع المتصل، ويجوز فيها النصب على المعية، وهذا أحسن؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ كهذا المثال والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه بغير داع.

ومثال العيب المعنوي و هو الذي يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى، قولهم " لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها " وبيانه أنك لو عطفت الفصيل على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك

==

إن أردت المعنى المختص به كذلك: وإن شئت فقل: إن كل ضبط صحيح منهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يخالف ما يؤديه الضبط الآخر. النحو الوافي ٣١٤/٢

١ – لأن العطف يقتضي إعادة العامل تقديرًا قبل المعطوف، فكأن العامل مكرر. فيقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى.

إياهما، وليس كذلك؛ لأنه قد نتركهما؛ لا نحول بينهما، ولكن الأم تنفر منه، ولا تمكنه من الرضاعة، أو ينفر منها ... فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف: لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها تعني يتمكن من رضاعها لرضعها، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيصير به المعنى: لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود، لان المعية يراد بها المعية حسا ومعنى، فالتكلف الذي استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذي جعله ضعيفا، ومثله قول الشاعر[1]:

إذا أعجبتْك الدَّهرَ حالٌ من امرئٍ ... فدعْهُ وواكِلْ أمره واللَّياليا

إذ لو عطفت " الليالي " على " أمره " لكنت محتاجا إلى تقدير: واكل أمره لليالي وواكل الليالي لأمره، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شيء.

ثالثها: وجوب العطف، وامتناع المعية: وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزمًا تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكًا حقيقيًا، وكذلك

---

[1] – البيت من البحر الطويل لأفنون التغلبي في حماسة البحتري ص١٦٤؛ ولمويلك العبدي في حماسة البحتري ص٢١٥؛ وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٩٩، و شرح الكافية الشافية ٦٩٥/٢ ، و الأشموني ٤٩٨/١. وقد ذكر صاحب الخزانة ٣/ ٣٨٨ القصيدة التي منها الشاهد منسوبة إلى زهير. و ليس في ديوانه.

الشاهد: قوله: "والليالي": حيث نصبه على أنه مفعول معه، وليست الواو قبله عاطفة، لأنها لو كانت كذلك، لأصبح المعنى: اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره، وهذا يؤدي إلى ضعف في المعنى. و البيت يدل أيضا على استعمال كلمة "الحال" مؤنثة بدليل تأنيث الفعل لها في "أعجبتك".

حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية، فمثال الأول: تقاتل النمر والفيل، اختصم العادل والظالم، اتفق التاجر والصانع ...فكل فعل من هذه الأفعال: "تقاتل، اختصم، اتفق وأشباهها ... لا يتحقق معناه إلا بالفاعل المتعدد فيشترك الأفراد في معنى العامل؛ فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة في التقاتل، والاختصام، والاتفاق ... وهذا يتحقق بالعطف دائمًا؛ لأنه يقتضي الاشتراك المعنوي الحقيقي، بخلاف المعية؛ فإنها تقتضي الاشتراك الزمني؛ أما المعنوي فقد تقتضيه حينًا، ولا تقتضيه أحيانًا؛ كما عرفنا. و نحو قولهم: كل رجل وضيعته، حيث يمتنع النصب على المعية لعدم تقدم جملة عليه؛ لأن نصب المفعول معه لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

ومثال الثاني: أشرق القمر وسهيل قبله أو بعده.... فتفسد المعية بسبب وجود: "قبل"، أو"بعد".

رابعها: امتناع العطف ووجوب النصب في الأصح إما على المعية، إن استقام المعنى عليها، وإما على غيرها إن لم يستقم؛ "كنصب الكلمة مفعولًا به لفعل محذوف"؛ وذلك منعًا لفساد لفظي أو معنوي، فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: نظرت لك وطائرًا؛ لأن الأصل الغالب في العطف على الضمير المجرور أن يعاد حرف الجر مع المعطوف؛ و كما في نحو: "مالك وزيدا"، و"ما شأنك وعمرا"؛ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور؛ فيتعين النصب على المعية. هذا حيث أمكن النصب على المعية

ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف: مشى المسافر، والصحراء، بنصب كلمة: "الصحراء" على المعية؛ إذ لو رفعت بالعطف على كلمة: "المسافر" لكان المعنى: مشت الصحراء، وهذا فاسد.

ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولًا به: دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحمًا، وفاكهة، وخضرًا، وماء عذبًا، وغناء ساحرًا فيجب نصب كلمة: "ماء" وكلمة: "غناء" بفعل محذوف يناسب كلا منهما. والتقدير: وشربنا ماء عذبًا، وسمعنا غناء ساحرًا ... ولا يصح النصب على المعية، ولا على العطف[1] وإلا فسد المعنى، ومثله قول الشاعر[2]:

تراه كأن الله يجدع أنفه ... وعينيه إن مولاه كان له وَفْرُ

يريد: ويفقأ عينيه؛ لأن الجدع في اللغة خاص بالأنف، فلا يكون للعينين نحو قوله [3]:

---

[1] – لأن الماء لا يؤكل، وكذا الغناء؛ ولأن سماع الغناء في الحقل الساهر يكون بعد الأكل عادة لا معه في زمنه.

وعند تقدير فعل محذوف مناسب، تنشأ جملة فعلية تكون معطوفة بالواو على الجملة الفعلية الأولى، فالعطف على الأصح عطف جمل، والممنوع عطف المفردات؛ إذ لا يجوز عطف "ماء"، ولا غناء علي: لحمًا، لكن يصح عطف جملة: "شربنا" وجملة: "سمعنا" على الجملة الأولى وهي: "أكلنا"،

[2] البيت من البحر الطويل و هو لخالد بن الطيفان في الحيوان ٤٠/٦ ، و المؤتلف والمختلف ص ١٤٩ ، و له أو للزبرقان بن بدر في الأشباه و النظائر ١٠٨/٢ ، و الدرر ٨١/٦ ، و المقاصد النحوية ١٧١/٤ ، و بلا نسبة في أمالي المرتضي ٢٥٩/٢ ، ٣٧٥ ، و الإنصاف ٢/ ٥١٥ ، و الخصائص ٤٣١/٢ ، و مجالس ثعلب ٢/ ٤٦٤ .

الشاهد قوله : " و عينيه" حيث حذف منه العامل المعطوف مبقيا معموله، و التقدير: ويفقأ عينيه.

[3] – الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩؛ والإنصاف ٢/ ٦١٢؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ والدرر ==

علفتها تبنا وماء باردا ... "حتى شتت همالة عيناها

وقوله [١]:

إذا ما الغانيات برزن يوما ... وزججن الحواجب والعيونا

==

٦/ ٧٩؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٨، ٢/ ٩٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص٣٠٥؛ ٣/ ٣٦٧ "قلد"؛ ٩/ ٢٥٥ "علف"؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

الشاهد: فيه قوله: "وماء" حيث لا يصح أن يكون مفعولا به، لأنه لا يصح أن يشترك مع لفظة "التبن" بعامل واحد، وهو قوله: "علفتها"، لأن الماء لا يعلف، وإنما يسقى، فلا بد من تقدير عامل، والتقدير: "سقيتها". وقيل: "الماء" مفعول معه. وقيل إنه معطوف على "تبنا" لأن الشاعر ضمن الفعل "علفتها" معنى الفعل "أنلتها"، أو "قدمت لها".

[١] – البيت من البحر الوافر للراعي النميري في ديوانه ص٢٦٩؛ والدرر ٣/ ١٥٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٥؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ "زجج"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣؛ والإنصاف ٢/ ٦١٠؛ وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٧؛ وتذكرة النحاة ص٦١٧؛ وحاشية يس ١/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣٢؛ والدرر ٦/ ٨٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٦؛ وشرح ابن عقيل ص٥٠٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٣٥؛ وكتاب الصناعتين ص١٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ "رغب"؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٣٠.

اللغة والمعنى: الغانيات: ج الغانية، وهي المرأة الجميلة التي استغنت عن الزينة. برزن: ظهرن. زججن: رققن.

الشاهد فيه قوله: "زججن الحواجب والعيونا"، فإن الفعل "زججن" لا يصح أن يتعدى إلى قوله: "العيونا" إلا بتأويله بـ"جملن" أو نحوه، وفي هذه الحالة تكون الواو قد عطفت مفردا على مفرد، ويجوز أن يكون قوله: "العيونا" منصوب بفعل محذوف تقديره: "كحلن" أو نحو، وفي هذه الحالة تكون الواو قد عطفت جملة على جملة. ينظر شرح الأشموني ١/ ٤٩٨ الشاهد رقم ٤٤٣ الهامش.

فإن العطف ممتنع؛ لانتفاء المشاركة، والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة في الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني؛ فأول العامل المذكور بعامل يصخ انصبابه عليهما، فأول "علفتها" بـ"أنلتها"، و"زججن" بـ"زين"، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي. "أو اعتقد إضمار عامل" ملائم لما بعد الواو ناصب له "تصب" أي: وسقيتها ماء، وكحلن العيون، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما[1].

والمفعول معه منصوب بما سبقه من فعل، وشبهه ، والواو هنا للتعدية فقط، و لربط المفعول معه بما سبقه من فعل أو شبهه، وإليه ذهب جمهور النحاة[2] .

---

[1] – شرح ابن عقيل ٢٠٢/٢ –٢٠٨، و الأشموني ١/ ٤٩٨–٥٠١، و النحو الوافي ٣١٠/٢ – ٣١٣ .

[2] – هي مسألة خلافية فقد وذهب الزجاج: إلى أنه منصوب بفعل مقدر بعد الواو، وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنه منصوب بالواو، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالمخالفة، و وذهب الأخفش إلى أنه منصوب على الظرفية. تنظر المسألة في الكتاب ٢٩٧/١ ، معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢ ، معاني الأخفش٣٦/٢ ، الكامل ٤٣١ ، ٨٣٥ ، معاني القرآن للزجاج ٢٧/٣، معاني النحاس ٣٠٥/٣، الأصول ٢٠٩/١، الإيضاح العضدي ١٩٤ ، المقتصد ٦٥٩/١ ، المفصل ٥٦ ، الكشاف ١٦١/٣، التبصرة والتذكرة ٢٥٦/١، الإنصاف ٢٤٩/١ ، أسرار العربية ١٨٢ ، اللباب ٢٨٠/١ ، التبيين٣١٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٧/١ ، التوطئة ٣٤٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٥/٣ ، شرح التسهيل ٢٤٨/٢ ، ١٧٨ ، شرح الرضي ٣٩/٢ ، الارتشاف ١٤٨٤/٣.

ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة[١] . وهو الصحيح. والله تعالى أعلم.

[١] – ينظر الكتاب ١/ ٢٩٧،٢٩٨ ، و الكامل للمبرد ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ ، و المسائل البصريات ١/ ٧٠١ ، ٧٠٢ ، و ارتشاف الضرب ص١٤٩٧ ، و شرح الأشموني ٥٠١/١ .

المبحث الخامس: الربط بـ " إلا " الاستثنائية[1]

تكون "إلا" الاستثنائية رابطة للمفرد في الكلام" التام غير الموجب والاستثناء متصل، وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه، وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء، وهو غير متراخ المستثنى من المستثنى منه، ولا متقدم عليه[2]

---

[1] – تأتي "إلا" لمعان كثيرة، الأول: أن تكون حرف استثناء، نحو: قام القوم إلا زيداً. و هو الأصل فيها و الأشهر، و متفق عليه.

الثاني: أن تكون بمعنى " غير " فيوصف بها، كما حملت غير على إلا فاستثنى بها. وللموصوف بإلا شرطان: أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر أن يكون نكرة أو معرفاً بأل الجنسية، كقوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ".

الثالث: أن تكون بمعنى الواو. وهذا قسم نفاه الجمهور، وأثبته الفراء، والأخفش، وأبو عبيدة معمر بن المثنى. وجعلوا من ذلك قوله " لئلاً يكون للناس عليكم حجة، إلا الذين ظلموا منهم "،أي: ولا الذين ظلموا

الرابع : أن تكون عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم. هذا القسم لم يقل به إلا الكوفيون. الجنى الداني ص ٥١٠– ٥٢٠ باختصار

[2] – خرج بالمتصل المنقطع وله حكمه الخاص، وبغير المردود نحو: "ما قام القوم إلا زيدًا" بالنصب وجوبًا؛ ردا على من قال: "قام القوم إلا زيدًا" قصدًا للتطابق بين الكلامين، ولم يجز الإبدال، وخرج بغير المتراخي "ما جاءني أحد حين كنت جالسًا هنا إلا زيدا" فإن البدل فيه غير مختار؛ لأن البدل إنما كان مختارًا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع التراخي لا يظهر التطابق وخرج بقيد التقدم "ما جاء إلا زيدًا القوم" فإنه لا يجوز الإبدال. ينظر الأصول لابن السراج ١/ ٢٨٣، و شرح الرضي ٢/ ٩٦ ، و التصريح ٥٤٣/١، ٥٤٤ .

فالأرجح[١] في هذه الحالة اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند سيبويه[٢] و البصريين؛ لأنه على نية تكرار العامل، فيتقدر: ما قام القوم إلا زيدٌ: ما قام إلا زيدٌ، و لما كان معنى النصب على الاستثناء و التبعية على البدل واحدا كان البدل أولى لما فيه من مشاكلة الإعراب.

و ذهب الكسائي و الفراء[٣] و الكوفيون[٤] إلى أنه تابع على أنه عطف نسق ؛ لأن "إلا" عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة. وهي عندهم بمنزلة "لا" العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها[٥]. و جعلها بمعنى "لا" العاطفة غير مُسَلم؛ لأن ما بعد "لا" العاطفة في قولك: جاء زيد لا عمرو، منفي بعد إيجاب، و هذا الذي نحن فيه و هو الواقع بعد "إلا" في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، موجب بعد نفي[٦] .

---

١ – والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في: قليل" من قوله تعالى: {مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ} [النساء: ٦٦] "وفي: امرأتك" من قوله تعالى: {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ} [هود: ٨١] ولا يتأتى الإتباع في الموجب. التصريح ١/ ٥٤٣ .

٢ – الكتاب ٢/ ٣١١

٣ – شرح الكتاب للسيرافي ٨/ ١٦٨ ، و معاني الفراء ٢/ ٢٤، و التذييل ٨/ ٢١٢ .

٤ – الأصول لابن السراج ٣٠٣/١ ، و شرح الكافية للرضي ١/ ٧٤٣ .

٥ – الارتشاف ٢/ ٢٩٤, ٢٩٥، والنكت الحسان ص١٠٦, ١٠٧ ، و مغني اللبيب ص٩٨.

٦ – حاشية الدماميني ٢٧٥/١

ورد ثعلب[1] كلا الوجهين من المذهبين. فقال في الرد على البصريين: كيف يكون بدلًا وهو موجب و متبوعه منفي، والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى.

وأجاب أبو الحسن الأبذي[2]: بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفًا للأول في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: "رأيت القوم بعضهم" فيكون قولك أولا: "رأيت القوم" مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم، وكما جاز في النعت المخالفة نحو: "مررت برجل لا كريم ولا شجاع" جاز في البدل.

و أجاب السيرافي[3]: بأن قال: هو بدل منه في عمل العامل فيه، و تخالفهما بالنفي و الإيجاب لا يمنع البدلية؛ لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر، و الثاني في موضعه.

و أجاب غيره بأنه إنما يشترط في البدل أن يحل محل الأول في العامل خاصة، و أما أن يكون على معناه فلا. و قال ابن الضائع: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته، ليس من تلك الأبدال، التي بينت في غير الاستثناء، لكان وجها و هو الحق. و قال: اعلم أن البدل في الاستثناء إنما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه، فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد، فـ (إلا زيد) هو البدل و هو الذي يقع موقع (أحد)، فليس (زيد) وحده بدلا من (أحد) و (إلا زيد) هو الذي نفيت عنه القيام، فـ (إلا زيد) بيان لـ (أحد) الذي

---

[1] – شرح الكتاب للسيرافي ٨/ ١٦٩، و شرح التسهيل ٢/ ٢٨٢، وشرح ابن الناظم ص٢١٦ ، و التذييل ٨/ ٢١٢ .

[2] – شرح الجزولية للأبذي السفر الثاني، رسالة ماجستير من إعداد / معتاد بن معتق بن عاقل الحربي ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى، ص ٢٤ .

[3] – شرح ابن الناظم ص٢١٦.

عنيت. ثم قال: فهذا البدل في الاستثناء أشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل[١] .

وقال (أي ثعلب) في الرد على الكوفيين: بأن "إلا" لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: "ما قام إلا زيد" وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل.

وقد يجاب عن هذا الرد بأن العاطف الذي هو "إلا" عندهم ليس تالي العوامل في التقدير و إن وليها في اللفظ؛ إذ الأصل: ما قام أحد إلا زيد، و غايته أن المعطوف عليه حذف في اللفظ، و لا محذور فيه[٢]. كما يجاب ايضا بأن (إلا) التي باشرت العامل ليست هي العاطفة[٣] .

و رُد مذهب الكوفيين أيضا بأنها لو كانت عاطفة لعطفت في الإيجاب كما عطفت في النفي. و هذا لا يلزم؛ لأن لبعض الحروف خصوصيات في العطف، فهذه "لا" يعطف بها في الإيجاب، و لا يعطف بها في النفي، و هذه "لكن" يعطف بها في النفي، و لا يعطف بها في الإيجاب[٤].

و قد رجح ابن مالك مذهب الكوفيين بقوله: و يقوي العطف أن يقول: تخالف الصفة و الموصوف في قولك: مررت برجل لا كريم و لا لبيب، كلا تخالف؛ لأن نفي الكرم و اللبابة إثبات لضدهما و ليس كذلك تخالف المستثنى و المستثنى منه، فإن جعل "زيد" بدلا من "أحد" إذا قيل: ما فيها أحد إلا زيد،

---

١ – تمهيد القواعد ص ٢١٤٣

٢ – مغني اللبيب مع حاشية الدماميني ١/ ٢٧٥

٣ – تمهيد القواعد ص ٢١٤٣

٤ – التذييل ٨/ ٢١٤ .

يلزم منه عدم النظير؛ إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا و تعلقُ العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه، و الأمر في "زيد" و " أحد " بخلاف ذلك، فيضعف كونه بدلا؛ إذ ليس في الأبدال ما يشبهه، و إن جعل معطوفا لم يلزم من ذلك مخالفةُ المعطوفات، بل يكون نظير المعطوف بـ "لا" و "بل" و " لكن" فكان جعله معطوفا أولى من جعله بدلا[١].

و اعترض ابن هشام على مذهب البصريين بأنه لا ضمير معه في نحو ما جاءني أحد إلا زيد كما في نحو أكلت الرغيف ثلثه[٢].

و أجاب الدماميني بأنهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، و إنما اشترطوه من حيث كونه رابطا، فإذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده ، و هنا الربط متحقق بدون الضمير؛ و ذلك لأن "إلا" و ما بعدها من تمام الكلام الأول ، و "إلا" لإخراج الثاني من الأول، فعلم أنه بعضه، فحصل الربط بذلك و لم يحتج إلى الضمير بخلاف المثال الذي ذكره و هو: أكلت الرغيف ثلثه، فإنه لا رابط فيه إلا الضمير فاحتيج إليه[٣].

كما أجيب بأن "إلا" تقوم مقام الرابط لدلالتها على أن ما بعدها مما قبلها، فالضمير معها زيادة ربط[٤] .

---

١ – شرح التسهيل ٢/٢٨٢ .

٢ – مغني اللبيب ١/ ٤٥٦. يعني أنه لا ضمير معه يربطه بالمبدل منه في نحو: ما جاءني أحد إلا زيد، كما كان الضمير رابطا للبدل في: أكلت الرغيف ثلثه.

٣ – حاشية الدماميني ١/٢٧٤ ، ٢٧٥

٤ – حاشية الأمير ١/٦٧

و أجاب أبو حيان بأنه أغنى عن الضمير في أكثر الكلام قوة تشبث المستثنى بالمستثنى منه بالأداة؛ لأنه إذا قيل: ما قام القوم إلا زيدٌ، علم أن زيدا من القوم، و أنه أوجب له ما نفي عنهم، و لقوة الاتصال بـ إلا جاز: ما قام زيد إلا قعد عمرو، فأغنت "إلا" عن الواو و قد، و إن كان الأصل: إلا وقد قعد عمرو[١].

و مذهب البصريين هو الأرجح؛ لأن من شروط العطف بـ"لا" أن تسبق بإيجاب، و "إلا" هنا سبقت بنفي فلا يجوز أن تكون بمعنى "لا" العاطفة.

و الحاصل أن المستثنى في هذه الحالة سواء أكان بدلا أم معطوفا، فإن "إلا" رابطة له بالمستثنى منه، أو قائمة مقام الرابط. و يرى البعض[٢] أن حرف الاستثناء يربط المستثنى بالمستثنى منه على سبيل إخراج المستثنى من المستثنى منه. و يؤيد هذا الرأي أن " إلا " الاستثنائية عند كثير[٣] من العلماء بمنزلة واو المعية في إيصال معنى الفعل قبلها إلى ما بعدها؛ وذلك لضعف الأفعال قبل الواو وإلا عن وصولها إلى ما بعدهما، كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء، ونصبها إياها.

---

١ – التذييل ٨/ ٢١٤

٢ – الدكتور تمام حسان في كتابه البيان في روائع القرآن ص ١٤٢

٣ – ينظر سر صناعة الإعراب ١٣٧/١ ، و نتائج الفكر ص ٦٣ ، و اللباب في علل البناء و الإعراب ١/ ٣٠٣ ، و ابن يعيش ٨٥/٢ ، و شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣١٨ .

المبحث السادس: الربط بحروف الجر

سميت حروف الجر بذلك إما؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها[١]. فيكون المراد من الجر المعنى المصدري، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معنى الفعل إلى الاسم، أي: تربط بينهما، وإما؛ لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم ، وحروف الصفات؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها. وهي عشرون حرفًا[٢]. ثلاث في باب الاستثناء، وهي: خلا وعدا وحاشا الجارات، وثلاثة شاذة في عمل الجر:

أحدها: "متى" في لغة هُذَيْل وهي عندهم بمعنى "من" الابتدائية، حكى يعقوب ذلك عنهم، وسمع من بعضهم[٣]: أخرجها متى كمه" أي: من كمه، وقال شاعرهم أبو ذؤيب الهذلي في وصفه السحاب[٤]:

---

١ – المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتفائه عنه. الصبان ٣٠٢/٢ .

٢ – تمهيد القواعد ص ٢٨٧١ ، و التصريح ١/ ٦٣٠، و حاشية الصبان ٢/ ٣٠٢ .

٣ – شرح التسهيل ٣/ ١٨٦، وشرح ابن الناظم ص٢٥٧، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤، و التصريح ٦٣٠/١.

٤ – البيت من البحر الطويل في خزانة الأدب ٧/ ٩٧, ٩٩, والخصائص ٢/ ٨٥, والدرر ٢/ ٣٣, وسر صناعة الإعراب ص١٣٥, وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩، وشرح شواهد المغني ص٢١٨، ولسان العرب ١/ ٤٨٧، "شرب" ٥/ ١٦٢ "مخر"، ١٥/ ٤٧٤ "متى"، والمحتسب ٢/ ١١٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٩، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥١٥، والأزهية ص٢٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٦، والجنى الداني ص٤٣, ٥٠٥, وجواهر الأدب ص٤٧, ٣٧٨, ورصف المباني ص١٥١, وشرح ابن الناظم ص٢٥٧، وشرح الأشموني ص٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٦، وشرح التسهيل /١٥٣, ١٨٦، وشرح ==

شربن بماء البحر ثم ترفعت ... "متى لجج خضر لهن نئيج

والثاني: "لعل" في لغة عُقَيْل" بالتصغير "قال" شاعرهم[١]:

لعل الله فضلكم علينا ... بشيء أن أمكم شريم

بجر لفظ الجلالة بـ"لعل"، وشريم: بفتح الشين المعجمة: المرأة المفضاة، "ولهم في لامها الأولى الإثبات" كما مر، والحذف" كقوله[٢]:

علَّ صروفَ الدَّهر أَوْ دولاتِها ... يُدلْنَنَا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها

==

عمدة الحافظ ص٢٦٨، وشرح قطر الندى ص٢٥٠، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٤، ٨٠٧

[١] – البيت من البحر الوافر بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧، والجنى الداني ص٥٨٤، وجواهر الأدب ص٤٠٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ورصف المباني ص٣٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٤، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥، وشرح ابن الناظم ص٢٥٦، وشرح قطر الندى ص٢٤٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٧، والمقرب ١/ ١٩٣.

[٢] – الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٣٢٥، "زفر"، ١١/ ٤٧٣ "علل"، ١٢/ ٥٥٠ "لمم"، والخصائص ١/ ٣١٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٠، ٦٦٨، وشرح ابن الناظم ص٤٨٨، ٥٤٥، وشرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشرح شواهد الشافية ١٢٨، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٩٩، والإنصاف ١/ ٢٢٠، والجنى الداني ٥٨٤، ورصف المباني ص٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، واللامات ص١٣٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦، وتاج العروس "لمم".

أنشده الفراء بجر صروف[1]، و لهم في لامها الثانية الفتح والكسر. وأنشدوا عليهما[2]:

لعل الله يمكنني عليها ... جهارًا من زهير أو أسيد

فهذه أربع لغات، ولا يجوز الجر في بقية لغات "لعل".

والثالث: "كي" ولا تجر معربًا ولا اسمًا صريحًا. وإنما تجر ثلاثة لا رابع لها:

أحدها: "ما" الاستفهامية، يقول إذا سألوا عن علة الشيء: "كيمه"، والأصل: "كيما" فحذفت ألف "ما" وجوبا، وجيء بهاء السكت وقفًا حفظًا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة، والأكثر عندهم أن يقولوا: "لِمَهْ" باللام؛ والمعنى: لأي شيء كان كذا؟

الثاني "ما" المصدرية وصلتها"، فإنهما في تأويل الاسم، كقوله[3]:

---

[1] –ذكر هذا الشيخ خالد في التصريح ٦٣١/١ ، و الذي في معاني القرآن للفراء٣/ ٩،٢٣٥ بالنصب.

[2] – البيت من البحر الوافر البيت لخالد بن جعفر في الأغاني ١١/ ٧٩، وأمالي المرتضى ١/ ٢١٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١، وبلا نسبة في الجنى الداني ص٥٨٣، وسر صناعة الإعراب ص٤٠٧، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٩، ولسان العرب ١١/ ٤٧٣ "علل"، وشرح التسهيل ٢/ ٤٧، ٣/ ١٨٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٣.

[3] – البيت من البحر الطويل البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص٢٤٦، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧، وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٥، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص٢٣٥، وكتاب الصناعتين ص٣١٥، والمقاصد النحوية ٣٧٩/٤، وبلا نسبة في الارتشاف ٢/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/ ١٠، وتذكرة النحاة ==

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... "يراد الفتى كيما يضر وينفع

فـ"كي" جارة لمصدر مؤول من "ما" وصلتها، "أي" إنما يراد الفتى "للضر والنفع"، أي: لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع، ويروى: "يرجى الفتى"، وكون "ما" فيه مصدرية، قاله الأخفش[١]، وهو قليل, وقيل "ما" فيه "كافة" لـ"كي" عن عمل الجر مثلها في "ربما.

الثالث: "أن" المصدرية المضمرة وصلتها نحو: جئت كي تكرمني، إذا قدرت "أن" بعدها"، والأصل: كي أن تكرمني، فحذفت "أن" استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله[٢]:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... "لسانك كيما أن تغر وتخدعا

==

ص٦٠٩، والجنى الداني ص٢٦٢، والحيوان ٣/ ٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥،وشرح ابن الناظم ص٢٥٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٩، ٤/ ١٦، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٢، ٣/ ١٥٣٢، ومغني اللبيب ١/ ١٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٥، ٣١.

[١] – معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٠٦.

[٢] – البيت من البحر الطويل لجميل بثينة في ديوانه ص١٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، والدرر ٢/ ٩، وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨، وبلا نسبة في الارتشاف ٣/ ٢٨٢، وأوضح المسالك ٣/ ١١، وخزانة الأدب ص١٢٥، والجنى الداني ص٢٦٢، ورصف المباني ص٢١٧، وشرح ابن الناظم ص٢٥٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣، وشرح التسهيل ١/ ٢٤٤، ٣/ ١٤٨، ٤/ ١٦، وشرح شذور الذهب ص٢٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٨٢، ومغني اللبيب ١/ ١٨٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥.

فـ"تغر" و"تخدعا" مبنيان للفاعل، و"المنح": الإعطاء متعد لاثنين أولهما "أكل الناس" وثانيهما "لسانك" على حذف مضاف، والمعنى: أصبحت مانحًا كل الناس حلاوة لسانك، والغرور: الخداع، فهو عطف تفسيري، وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم.

فهذه ستة أحرف.

والأربعة عشر الباقية من العشرين "قسمان:

سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: من، وإلى، وعن، وعلى، وفي والباء، واللام.

وسبعة تختص بالظاهر، و هي: منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء.

و هذه الحروف إنما جرت الأسماء، من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها، وتناولها إياها كما يتناول غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين ما يقتضيه منهم، بلا وساطة حرف إضافة، ألا تراك تقول: ضرب زيد عمرا فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول، فينصبه، لأن في الفعل قوة أفضت به إلى مباشرة الاسم.

ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول، فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها، والوصول إليها، وذلك نحو: عجبت ومررت وذهبت، لو قلت: عجبت زيدا، ومررت جعفرا، وذهبت محمدا، ولم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء.

على أن ابن الأعرابي قد حكي عنه: مررت زيدا، وهذا شاذ، فلما قصرت هذه الأفعال عن الوصول إلى هذه الأسماء، رفدت بحروف الإضافة، فجعلت موصلة لها إليها، فقالوا: عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو، وخص كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف، وقد تتداخل، فيشارك بعضها بعضا في هذه الحروف الموصلة، فلما احتاجت هذه الأفعال إلى هذه الحروف، لتوصلها إلى بعض الأسماء، جعلت تلك الحروف جارة، وأعملت هي في الأسماء، ولم يفض إلى الأسماء النصب الذي يأتي من الأفعال، لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه، وبين الفعل الواصل بغيره فرقا، ليميزوا السبب الأقوى من السبب الأضعف، وجعلت هذه الحروف جارة، ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي. ولما هجروا لفظ النصب لما ذكرنا، لم يبق إلا الرفع والجر، فأما الرفع فقد استولى عليه الفاعل، فلم يبق إذن غير الجر، فعدلوا إليه٢ ضرورة. ولشيء آخر، وهو أن الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والياء أقرب إلى الألف من الواو، فلما منعت الأسماء بعد هذه الحروف النصب، كان الجر أقرب إليها من الرفع[١].

[١] – سر صناعة الإعراب ١/١٣٦،١٣٥ ، و ابن يعيش ٨/٨ ، ٩ .

المحث السابع: الربط بالاسم الظاهر

جاء ربط المفرد بالاسم الظاهر في لفظ "كل" التي هي من ألفاظ التوكيد المعنوي، و التي يلزم أن تربط بالضمير مثل حفظت القرآن كله، وذكر ابن مالك[١] أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل. فهنا يكون الرابط الاسم الظاهر، وجعل من ذلك قول كثير[٢]:

كمْ قد ذكرتُكِ لو أُجْزى بذِكْركُمُ ... يا أشبه الناسِ كُلَّ الناسِ بالقمرِ

و مثله قول الشاعر[٣]:

أنت الجواد الذي ترجى نوائله ... وأبْعَدُ النَّاس كلِّ النَّاس من عَار

و أقرب الناس كل الناس من كرم... يعطي الرغائب لم يَهْمَمْ بإقتار

فكل توكيد ولم تربط بالضمير وإنما حل محله الاسم الظاهر.

---

١ – شرح التسهيل ٢٩١/٣

٢ – البيت من البحر البسيط وليس في ديوانه،. و هو في شرح التسهيل ٢٩٢/٣، و توضيح المقاصد ٩٧٠/٢ ، و مغني اللبيب ٢٥٦/١ ، و الأشموني ٢/ ٣٣٧ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٨. و لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٥؛ وسمط اللآلي ص٤٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٥٧؛ انظر: الديوان ص١٤٣ و الأمالي للقالي ١٩٥/١ والدرر ٣٣/٦.

الشاهد فيه: "الناس كل الناس" فكلمة "كل" توكيد للناس, ومن حق الكلام أن يضيف لفظ التوكيد إلى ضمير غيبة عائد على المؤكد فيقول: يا أشبه الناس كلهم.

٣ – البيتان من البحر البسيط للفرزدق في ديوانه ٤١٢/٢ و شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٩٢ ، و بلا نسبة في همع الهوامع ١٣٩/٣ ، و الدرر ٣٣/٦

وقد رد ذلك أبو حيان[١] فجعل كلا ههنا ليست للتأكيد، وإنما هي نعت يبين كمال المنعوت، فلم يفضله إلا على الناس الكاملين، وهو أمدح. مثل: أكلنا شاة كل شاة. إن الفخر كل الفخر لمن قدر على كبح جماح نفسه[٢].

كما رده الشاطبي بأنها لا تضاف إلى اسم ظاهر، فلا يقال: قام القوم كل القوم، و ما ورد من ذلك فنادر[٣].

و رد ناظر الجيش جعل " كل" في الشواهد السابقة للتوكيد؛ لأنه إذا كان المراد في رأيت الرجل كل الرجل، معنى الكامل، فمن أين يجيء التوكيد؟[٤]

وليس هذا الرد بشيء؛ لأن التي ينعت بها تدل على الكمال لا على عموم الأفراد[٥]. ويفرق بينهما بأن " كل " التي للتوكيد تكون لعموم الأفراد و " كل " التي للنعت تكون لكمال المنعوت و يجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى كما مثل. و " كل" في الأبيات المذكورة لعموم الأفراد، فلا تكون نعتا[٦].

و الراجح أن " كل " التي للتوكيد لا تربط إلا بالضمير، و لا يجوز أن تربط بالاسم الظاهر، و ما ورد من شواهد تفيد جواز ربطها بالاسم الظاهر نيابة عن الضمير يحمل على الضرورة.

---

١ – ارتشاف الضرب ص ١٩٥٠

٢ – ينظر همع الهوامع ١٣٩/٣ ، و توضيح المقاصد ٢/ ٩٧٠

٣ – المقاصد الشافية ٥/ ١١، ١٢

٤ – تمهيد القواعد ص ٣٣٠٣

٥ – مغني البيب ٢٥٦/١

٦ – حاشية الدسوقي ٥٢٧/١

الخاتمـــــــــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، و بعفوه تغفر الخطايا و تمحى السيئات، و بفضله تقبل الحسنات و ترفع الدرجات، و الصلاة و السلام على من برسالته ختمت الرسالات، و على آله و أصحابه و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

و بعـــــــــــــد

فإن دراسة رابط المفرد و بيان مواضعه في الأبواب النحوية أسفرت عن النتائج الآتية:

- أثبتت الدراسة أن المفرد مثله مثل الجملة تماما يحتاج إلى رابط يربطه بما له به علاقة حتى تنسجم أجزاء الجملة لفظاً ومضموناً؛ لتؤدي معنىً مفهوماً قائماً على علاقات معينة بين أجزائه ومكوناته؛ و مع ذلك لم يهتم الباحثون بروابط المفرد مثل اهتمامهم بروابط الجملة، ففي الوقت الذي فصلوا فيه الحديث عن روابط الجملة و حصروها نراهم غضوا الطرف عن روابط المفرد و لم يتحدثوا عنه إلا أثناء دراستهم للأبواب النحوية.
- أن الروابط تدل على وجود علاقات نحوية، تحقق التكامل بين عناصر التركيب؛ هذا التكامل قد يكون بالتوافق، وقد يكون بالتخالف؛ كما في حروف العطف مثلاً.
- أن علماء النحو القدامى تناولوا ظاهرة الربط تناولاً عاماً في دراساتهم ووضعهم للقواعد، ولم يخصوه بنظرة مستقلة، ولا كوّنوا له نظرية مستقلة كغيره من الظواهر المصاحبة للقواعد؛ إذ كانت عنايتهم منصبة على

تقعيد القواعد للسان العربي، ووضع أصوله حفظاً له من الضياع، ومع ذلك فمن يقرأ في كتبهم وتراثهم يرى الاستقصاء التام لتلك الروابط في اللغة العربية ومعرفة أثرها، والفروق الدقيقة بينها.

- أن الضمير هو الأصل في روابط المفرد، لذلك فإنه يربط به مذكوراً، ومحذوفاً، وباقي أدوات الربط تغني عنه وتؤدي وظيفته.

- أثبت البحث أن الراجح في الضمير الذي يتحمله المشتق سواء كان هذا المشتق خبرا أو نعتا أو حالا أن هذا الضمير للربط بين الخبر و المبتدأ؛ لأن المشتق يتحمل ضميرا بالحمل على الفعل، و لا خلاف في أن الضمير الذي يتحمله الفعل هو لرابط الخبر بالمبتدأ، فكما أن الضمير الذي في الفعل رابط فكذلك الضمير الذي في المشتق، و ما ذكر من أن المفرد الواقع خبرا لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ؛ لأن ارتباطه يكون بإعرابه، فإذا أتى باسم مبتدأ علم أنه يطلب الخبر، و إذا جاء بعده اسم مرفوع علم أنه خبره كما إذا جيء باسم مرفوع بعد الفعل علم أنه الفاعل. فإنه يقال: هذا الكلام يقال أيضا للخبر الجملة و مع ذلك لا خلاف في أنها تستلزم رابطًا يربطها بالمبتدأ.

- أثبت البحث رجحان مذهب الكوفيين القائل بجواز الربط بأل و نيابة (أل) عن الضمير، ولا حاجة إلى تقدير ضمير محذوف كما قال البصريون ما دام الكلام واضحا بدون تقدير، وذلك ليسر هذا المذهب ، وسلامته من الحذف والتقدير ، و نيابة (أل) عن الضمير سمعت في فصيح الكلام، و السماع حجة.

- أن حروف العطف من أشهر الروابط في اللغة العربية؛ لأنها جميعاً تفيد في أغلب الأحوال المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه، في الحكم

أو الإعراب، أو فيهما معاً. وقد اشتهرت بأنها هي حروف الربط؛ لبيان أثرها المباشر في التركيب، وتربط بين المفردات والجمل.

- أن أداة الاستثناء "إلا" تربط المستثنى بالمستثنى منه، و هي تربطه بنفسها أو تكون قائمة مقام الرابط. فتكون هي الرابط إن أعرب المستثنى معطوفا فتكون في هذه الحالة حرف عطف أو تكون بمنزلة واو المعية في إيصال معنى الفعل قبلها إلى ما بعدها؛ وذلك لضعف الأفعال قبل الواو وإلا عن وصولها إلى ما بعدهما، كما ضعفت الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء، ونصبها إياها. و تكون قائمة مقام الرابط (الضمير) إن أعرب المستثنى بدلا من المستثنى منه.

ثبت المراجع والمصادر

القرآن الكريم .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) ، تحقيق د / رجب عثمان محمد ، مراجعة أ . د / رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – بالقاهرة ، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م)
- الاستغناء في الاستثناء . لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) .
- أسرار العربية . تأليف / أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أسعيد الأنباري ، تحقيق / محمد بهجة البيطار ، مطبعة التوقي بدمشق (١٣٧٧ هـ – ١٩٥٧ م) .
- الأشباه والنظائر للسيوطي . تحقيق / عبد العال سالم مكرم , مؤسسة الرسالة – بيروت , الطبعة الأولى (١٩٨٥ م) .
- الأصول في النحو . لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، تحقيق د / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م) .
- الأغاني . لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني ، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء – الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ببيروت ، الطبعة السادسة (١٩٨٣ م) .

- الاقتراح في علم أصول النحو . للسيوطي ، تحقيق د / أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م).
- أمالي المرتضي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤ .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن . تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) .
- الانتصاف من الإنصاف . تأليف الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبوع بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، المطتبة العصرية – صيدا – بيروت (١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . تأليف / كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء عبيد الله الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / حسن حمد بإشراف د / إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لجمال الدين عبد الله بن هشام المتوفى سنة ٦١ هـ ، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك . تأليف / بركات يوسف هبود ، راجع الكتاب وصححه ووضع فهارسه / يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة والنشر (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) .

- الإيضاح العضدي . لأبي علي الفارسي، تحقيق / حسن شاذلي فرهود، طبعة دار التأليف – القاهرة (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م) .
- الإيضاح في شرح المفصل . لابن الحاجب ، تحقيق وتقديم د / موسى بناي العليلي – منشورات لجنة إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق .
- البحر المحيط . لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، دراسة وتحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م) .
- البرهان في علوم القرآن . للإمام / بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث – القاهرة .
- البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي الأشبيلي السبتي ، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ ، تحقيق د / عبادة بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى (١٩٨٦م) .
- البهجة المرضيّة على ألفيّة ابن مالك، للسيوطي، تحقيق/ محمد الصالحي الإندمشكي، الطبعة الأولى.
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرآني، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م .
- التبيان في إعراب القرآن . تأليف / أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن

عبد الله العكبري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، المكتبة التوفيقية – القاهرة – الطبعة الأولى (١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م) .

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق وتعليق / عباس مصطفي الصالحي ، المكتبة العربية – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٨٦ م) .
- تذكرة النحاة . لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق / عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٨٦ م) .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان الأندلسي ، حققه أ . د / حسن هنداوي – دار القلم – بدمشق ، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م) .
- التصريح على التوضيح . للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، وبهامشه ، حاشية الشيخ / يس بن زين الدين العليمي ، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي وشركاه – القاهرة .
- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك) للمرادي . شرح وتحقيق د / عبد الرحمن على سليمان ، الطبعة الأولى ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية (١٣٩٦ هـ – ١٩٧٦ م) .
- التوطئة . لأبي على الشلوبين ، دراسة وتحقيق / يوسف أحمد المطوع (١٩٨٠ م) .
- الجني الداني في حروف المعاني . للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د / فخر الدين قباوه ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م) .

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . للإمام / علاء الدين على الإربلي صنعة / إميل بديع يعقوب ، دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩١ م) .
- حاشية الأمير على مغني اللبيب، القاهرة، بدون تاريخ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . للشيخ / مصطفي محمد عرفه الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠ هـ ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه / عبد السلام محمد أمين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . ضبطه وصححه وخرج شواهده / إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى
- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د/ مصطفى إمام، القاهرة، ١٩٧٩ م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م) .
- الخصائص . لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد على النجار المكتبة العلمية .
- الخلاصة النحوية، للدكتور/ تمام حسان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، عالم الكتب.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف الأستاذ / محمد عبد الخالق

عضيمة ، دار الحديث – القاهرة .

- الدرر اللوامع في شرح شواهد همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية . لأحمد ابن الأمين الشنقطي ، تحقيق وشرح / عبد العالم سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت – الطبعة الأولى (١٩٨١ م) .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . تأليف الإمام / شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ / على محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م) .
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة – مكتبة الخانجي ط ١٤١٠٢ هـ ١٩٨٩ م.
- ديوان جميل بثينة: جمع و شرح و تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ديوان الراعي النميري:(عبيد بن حصين) جمعه و حققه: راين هرت فايبر. ط١، ١٩٨٠م.
- ديوان الزبرقان بن بدر، تحقيق و دراسة: سعود محمود عبد الجابر، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- ديوان زياد الأعجم: جمع و تحقيق: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط١ ، ١٩٨٣م.
- ديوان طرفة بن العبد: دار صادر بيروت، لا طبعة، ١٩٨٠م.

- ديوان الشنفري (عمرو بن مالك) جمع وتحقيق وشرح / إميل يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الثانية (١٩٩١ م) .
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) دار صادر – بيروت .
- ديوان النابغة (زياد بن معاوية) تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – بمصر (١٩٧٧ م) .
- ديوان كثير عزة . تحقيق / إحسان عباس ، دار الثقافة – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٧١ م) .
- الرابط وأثره في التراكيب في العربية. د. حمزة عبد الله النشرتي، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ط١٧ ، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- الربط النحوي و وسائله اللفظية، د. مها عبد العزيز إبراهيم، بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة سوهاج
- رصف المباني في شرح حروف المعاني . تأليف الإمام / أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢ هـ ، تحقيق د / سعيد صالح مصطفي زعيمة ، دار ابن خلدون .
- سر صناعة الإعراب . لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د / حسن هنداوي، دار العلم – بدمشق – الطبعة الثانية (١٤١٣هـ– ١٩٩٣م).
- سمط الآلي في شرح أمالي القالي . للوزير / أبي عبيد الله بن عبد العزيز البكري الأوبني ، نسخه وصححه وحققه / عبد العزيز الميمني ، مذيلاً بذيل اللآلي ذيل آمالي القالي ، دار الكتب العلمية .

- شرح أبيات سيبويه . لأبي سعيد السيرافي ، دار المأمون للتراث – دمشق – وبيروت (١٩٧٩ هـ) .
- شرح أشعار الهذليين . صنعة / أبي سعيد الحسن السكري راوية أبي الحسن على بن عيسى النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني عن السكري ، حققه / عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه / محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة – القاهرة .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) لعلي بن محمد الأشموني ، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – الطبعة الأولى (١٩٥٥ م) .
- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . لابن مالك ، تحقيق / محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م) .
- شرح الجزولية للأبذي السفر الثاني، رسالة ماجستير من إعداد / معتاد بن معتق بن عاقل الحربي ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى.
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن على بن محمد بن على بن خروف الإشبيلي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ ، تحقيق / سلوى محمد عمر عرب ، المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى (١٤١٩ هـ) .
- شرح جمل الزجاجي . لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / فواز الشعار، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى

(١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م) .

- شرح الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير من إعداد الباحثة/ خديجة محمد حسين باكستاني، مقدمة إلى جامعة أم القرى ١٤٠٨هـ .
- شرح دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني – د. محمد إبراهيم شادي ، دار اليقين، المنصورة، مصر، ط ٢ ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه و علق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . لابن هشام ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور / أميل يعقوب ، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م)
- شرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي . تأليف / عبد الله بن بري ، تقديم وتحقيق/ عبيد مصطفي درويش ، مراجعة / محمد مهدي علام ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – بالقاهرة (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م) .
- شرح شواهد المغني . للإمام / جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ منشورات مكتبة الحياة – بيروت .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قدم له وضبطه وأعرب شواهده، وفهرسه / أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، دار جروس – طرابلس – لبنان – الطبعة الأولى (١٩٩٠ م) .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق / رشيد عبد الرحمن العبيدي ، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة

الأوقاف في الجمهورية العراقية – الطبعة الأولى (١٩٧٧ م) .

- شرح عيون الإعراب: للمجاشعي، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام عبد الله جمال الدين بن يوسف ، ومعه كتاب سبيل الهدي بتحقيق قطر الندى . تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – الطبعة الحادية عشر (١٩٩٣ م) .
- شرح كافية ابن الحاجب . تأليف / رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، تحقيق / أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية .
- شرح الكافية الشافية . تأليف الإمام / أبي عبد الله جمال الدين أبي مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ ، تحقيق / على محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .
- شرح الكتاب . لأبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ ، تحقيق د / رمضان عبد التواب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠ م) .
- شرح كتاب الحدود في النحو، لأبي عبد الله الفاكهي، تحقيق، د. المتولي رمضان أحمد الدميري،١٩٨٨م.
- شرح المفصل . لابن يعيش ، عالم الكتب – بيروت – مكتبة المتنبي – بالقاهرة .
- شرح المقرب . لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦٩ هـ تأليف الدكتور / على محمد فاخر ، الطبعة الأولى (١٩٩٠ م)

مطبعة السعادة .

- شرح ابن ناظم على ألفية ابن مالك . تأليف / ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين ابن مالك ، تحقيق / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م) .
- الشعر والشعراء . لابن قتيبة عبد الله بن مسلم ، تحقيق وشرح / أحمد محمد شاكر – الطبعة الثالثة (١٩٧٧ م) .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي ، تحقيق الدكتور / عبد الله الحسيني، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦ م) .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . تأليف العلامة / أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، علق عليه ووضع حواشيه / أحمد حسن بسج – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م) .
- صحيح البخاري . تأليف الإمام الحافظ / أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ هـ ، راجعه وضبطه وفهرسه الشيخ / محمد على القطب ، والشيخ / هشام البخاري – المكتبة العصرية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م) .
- علل النحو . تأليف / أبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٨١ هـ ، تحقيق / محمود محمد نصار ، منشورات محمد على بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ

- ٢٠٠٢ م) .

- القاموس المحيط . تأليف / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مطبعة مصطفي البابي الحلبي – بمصر – الطبعة الثانية (١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م)
- الكامل في اللغة والأدب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، حققه وشرحه / حذا الفاخوري ، دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م) .
- الكتاب – كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى .
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجاني ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر (١٩٨٢ م) .
- كشاف اصطلاحات العلوم و الفنون، لمحمد علي التهانوي.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف / أبي القاسم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ ، رتبه وضبطه وصححه / محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م) .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . لمكي بن أبي طالب ، تحقيق الدكتور / محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م) .

- الكليات في معجم المصطلحات والفروق اللغوية . لأبي البقاء أيوب موسى الحسيني الكفوري المتوفى سنة (١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م) .
- اللباب في علل البناء والإعراب . لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق / غازي مختار طليمات - دار الفكر المعاصر - بيروت - ودار الفكر بدمشق - الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- لسان العرب . للإمام الفاضل / جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، دار صادر - بيروت - طبعة دار المعارف - القاهرة .
- لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) ، محمد خطابي الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط ٢٠٠٦ ٢ م.
- اللغة العربية معناها و مبناها للدكتور/ تمام حسان اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة .
- اللمع في العربية . لابن جنى ، تحقيق / حامد المؤمن ، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) .
- المباحث المرضية المتعلقة بـ (من) الشرطية، لابن هشام ، تحقيق د.مازن المبارك، دمشق -، بيروت -دار ابن كثير ط١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨١ م.
- مجمع الأمثال . لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني المتوفى سنة ٥١٨ هـ ، قدم له وعلق عليه / نعيم حسن زرزور ، دار الكتب العلمية - بيروت .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . تأليف / أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / على النجدي ناصف ود / عبد الحليم النجار ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي (١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . للقاضي / أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) .
- المحكم و المحيط الأعظم لأبي الحسن علي ابن سيدة ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م .
- المخصص . لابن سيده - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى (١٩٧٨ م)
- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق د / محمد كامل بركات - جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) .
- المسائل المنثورة . لأبي على الفارسي ، تحقيق وتعليق د / شريف عبد الكريم النجار - دار عمار - الطبعة الأولى (١٢٢٤هـ - ٢٠٠٤م) .
- المستوفى في النحو . لكمال الدين أبي سعيد على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور / محمد بدوي المختون ، طبعة دار الثقافة العربية - السيدة زينب - القاهرة

(١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م) .

- مشكل إعراب القرآن . لمكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧هـ تحقيق / ياسين محمد السواس ، دار المأمون للتراث .
- المطالع السعيدة، للسيوطي، تحقيق: د. طاهر سليمان حموده، الإسكندرية، ١٩٨٣م.
- معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ تحقيق د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مراجعة الأستاذ / على النجدي ناصف – دار سرور .
- معاني القرآن . للأخفش سعيد بن مسعدة والبلخي المجاشعي ، دراسة وتحقيق الدكتور / عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م) .
- معاني القرآن وإعرابه . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج ، شرح وتحقيق / عبد الجيل عبده شلبي . عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م) .
- معجم القراءات . تأليف الدكتور / عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م) .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية . إعداد / إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه / حسن حمد ، وأشرف عليه وراجعه د / إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ –

١٩٩٨ م) .

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية . لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب – دار صادر – بيروت .
- المقتضب . صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الأستاذ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي – الطبعة الثانية (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي . تحقيق وشرح الدكتور / شعبان عبد الوهاب ، الطبعة الأولى – القاهرة – مكتبة أم القرى (١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م)
- نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ، تحقيق د / محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام.
- النشر في القراءات العشر . تأليف الحافظ / أبي الخير محمد محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ ، أشرف على تصحيحه / على محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت .
- نظام الارتباط و الربط، د. مصطفى حميدة، المكتبة الالكترونية .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . للإمام / جلال الدين السيوطي ، تحقيق / أحمد شمس – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م) .

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع
١.	صفحة الغلاف:
٢.	ملخص:
٣.	Abstract
٤.	المقدمة:
٥.	التمهيد: تعريف الربط و بيان أهميته.
٦.	المبحث الأول: الربط بالضمير.
٧.	المبحث الثاني: الربط بـ(أل)
٨.	المبحث الثالث: الربط بحروف العطف.
٩.	المبحث الرابع: الربط بـ واو المعية.
١٠.	المبحث الخامس: الربط بـ(إلا) الاستثنائية.
١١.	المبحث السادس: الربط بحروف الجر.
١٢.	المبحث السابع: الربط بالاسم الظاهر.
١٣.	الخاتمة: و فيها نتائج البحث.
١٤.	ثبت المراجع و المصادر.
١٥.	فهرس الموضوعات.